الموسوعة
السياسية
للشباب





المواطنة

د. عماد صيام



الموسوعة السياسية للشباب

المواطنة

- انطلاقًا من شعلة التنوير التى تحملها «نهضة مصر للطباعة والنشر» منذ تأسست عام 1938، تصدر هذه السلسلة التثقيفية ضمن الموسوعة السياسية للشباب؛ لتلقى أضواء كثيفة على المفاهيم والمصطلحات والقضايا التى يصادفها الشباب فى حياتهم اليومية، أو تقع تحت أعينهم فى الصحف وعبر الإذاعات والفضائيات.

- تهدف هذه الموسوعة إلى تزويد الشباب بمعلومات ومعارف دقيقة وسهلة ومبسطة؛ كى تكون عونًا لهم فى «فهم» ما يدور حولهم من أحداث، وتعريفهم بما ينبغى عليهم عمله تجاه أنفسهم و«أوطانهم» وتجاه الآخرين.

- يكشف هذا الكتاب عن جوهر المواطنة، وتكريسه لها كمفهوم يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالممارسة الديمقراطية، موضحًا الأجواء السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى فرضتها العولمة، والتى تحتم ضرورة ترسيخ حقوق المواطنة بوصفها «صمام أمان» يرعى مصالح الأفراد ويحفظ حرياتهم
للشرائح الاجتماعية أو الفئوية التى ينتمون إليها.

- تشمل الأعداد التالية تعريفات لمفاهيم وقضايا أخرى مثل:
العام، والديمقراطية، والعنصرية، والأصولية، والعلمانية،
والحكم الرشيد، والخصوصية الثقافية، وصدام الحض
النووى، وأسلحة الدمار الشامل، والإعلام وصناعة العقول
الشرعية، والليبرالية، والاستشراق، والخصخصة، والتح
الدولى، والأيديولوجيا.. وغيرها.





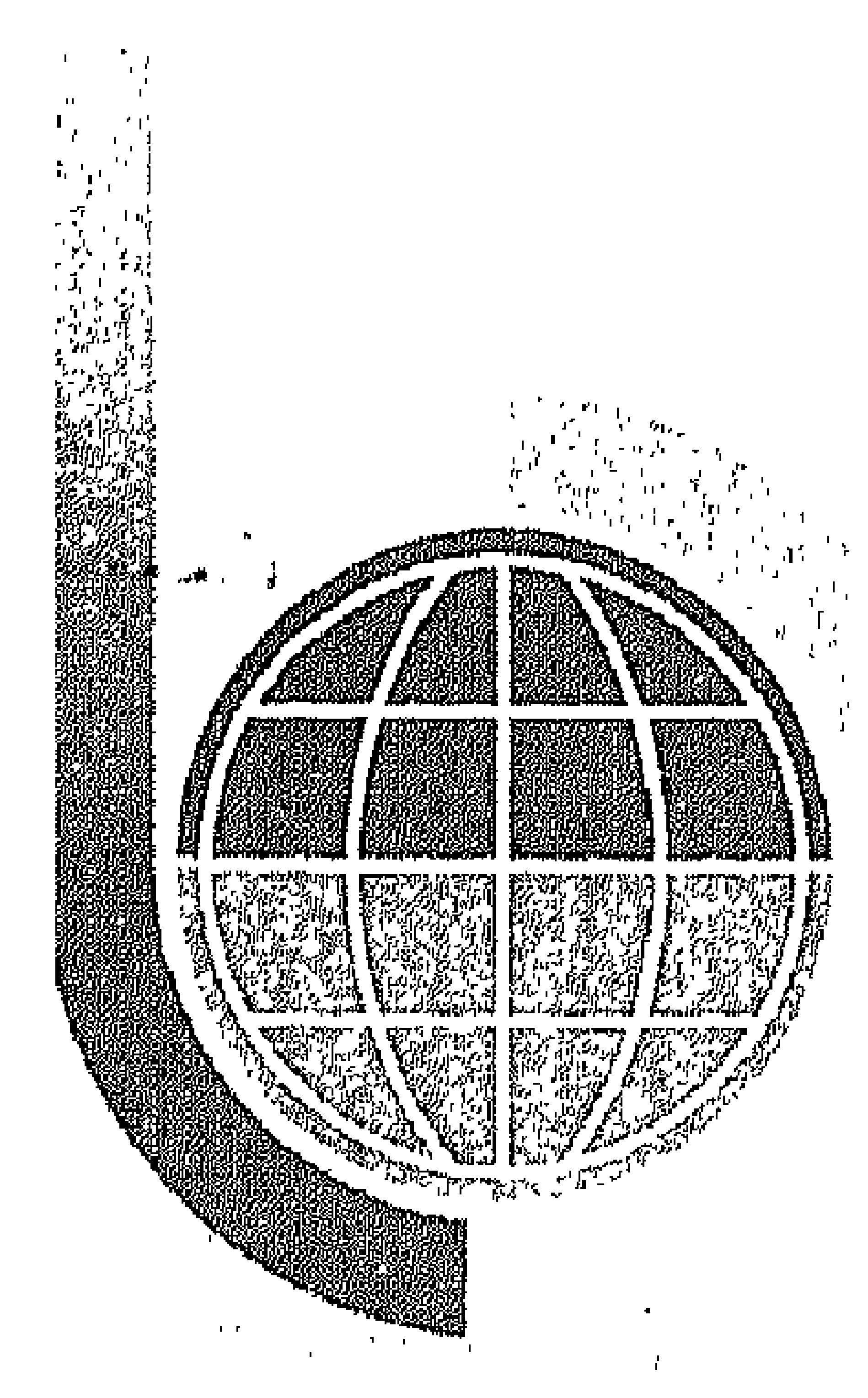


المواطنة

د. عماد صيام

باحث فى قضايا الثقافة والتنمية





العنوان: المواطنة

تأليف: أ. عماد صيام

إشراف عام: داليا محمد إبراهيم

رئيس التحرير

د. سعيد اللاوندى

المستشارون:

- د. محمد عبد السلام
- د. عمرو الشوبكى
- د. محمد غنيم
- د. عمار على حسن
- د. صفوت العالم



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

الترقيم الدولى: 977-14-3807-7 — رقم الإيداع: 2006/22850 — الطبعة 1: يوليو 2007

الإدارة العامة: 21 شارع أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة
تليفون: 33466434 - 33472864 02
فاكس: 33462576 02

المركز الرئيسى: 80 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة 6 أكتوبر
تليفون: 38330287 - 38330289 02
فاكس: 38330296 02

مركز التوزيع: 18 شارع كامل صدقى - الفجالة - القاهرة
تليفون: 25909827 - 25908895 02
فاكس: 25903395 02

فرع الإسكندرية: 408 طريق الحرية، رشدى
تليفون: 5462090 03

فرع المنصورة: 13 شارع المستشفى الدولى التخصصى، متفرع من شارع عبد السلام عارف، مدينة السلام
تليفون: 2221866 050

E-mail: publishing@nahdetmisr.com–customerservice@nahdetmisr.com

www.nahdetmisr.com



تقـديـم

مع اتجاه بلدان العالم الثالث – ومن بينها بلداننا فى المنطقة العربية – نحو التحول الديمقراطى والمشاركة السياسية الفاعلة لم يكن بُدٌّ من الكشف عن جوهر المواطنة وتكريسه كمفهوم يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالممارسة الديمقراطية.. فضلاً عن أن الأجواء السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى فرضتها العولمة تحتم ضرورة ترسيخ حقوق المواطنة بوصفها (صمام أمان) يرعى مصالح الأفراد ويحفظ حرياتهم دون أدنى اعتبار للشرائح الاجتماعية أو الفئوية التى ينتمون إليها..

ومن هنا جاءت أهمية شيوع ثقافة المواطنة فى مجتمعاتنا.

ولقد برع د. عماد صيام مؤلف هذا الكتاب فى تتبع مفهوم المواطنة وتطوره وبذل جهدًا (محمودًا) فى رصد ملامح هذا المفهوم فى جملة من الأحداث السياسية (متخذًا من مصر نموذجًا لشقيقاتها العربيات) وباعتباره مهمومًا بقضايا التربية والثقافة، فقد لفت الانتباه إلى أهمية تطبيق برامج التربية المدنية كما دعا إلى تأسيس ما يسميه «مرصد حقوق المواطنة».

وليس من شك فى أن هذا الكتاب يكتسب أهميته من الدعوة إلى ترسيخ ثقافة المواطنة فى الوعى الاجتماعى العام؛ لأن ذلك سيساعد



بالقطع فى عملية الاندماج الوطنى التى تصهر عناصر الأمة - أى أمة - فى بوتقة المصلحة العامة.

ولأن هاجسنا فى عالمنا العربى هو بناء الدولة الوطنية الحديثة فإن «حقوق المواطنة» تفرض ذاتها - فى عصرنا الحالى - كأحد الجسور المؤدية إلى تحقيق هذه الغاية.

د. سعيد اللاوندى

مقـــدمـــة

مع تصاعد مد الموجة الثالثة من الديمقراطية المواكبة لتنامى ظاهرة العولمة السياسية والتى تؤكد فى شعاراتها على التعددية وتداول السلطة واحترام كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، (وهو ما يعنى أن المجتمع الدولى لن يصبح متسامحاً مع النظم السياسية التى تهدد حقوق مواطنيها سواء من زاوية منعهم قسراً من التمتع بحقوقهم السياسية أو عدم احترام التعددية الثقافية لبعض فئات المواطنين أو إهدار حقوق الإنسان لكل المواطنين)، هذه المتغيرات الدولية دفعت بقضية إعمال ثقافة وحقوق المواطنة إلى مقدمة أجندة الجدل والحوار السياسى فى المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة، خاصة مع تصاعد حالة الحراك السياسى، وذلك لارتباطها الوثيق بأى تحول ديمقراطى حقيقى، فممارسة حقوق المواطنة سوف تظل عملية غير مكتملة الأركان ومحفوفة بمخاطر التراجع عنها والاعتداء عليها بدون رسوخ ثقافة المواطنة فى الوعى الاجتماعى العام، ومن المؤكد أن عملية بناء هذا الوعى العام بحقوق المواطنة يتطلب أيضًا بنية سياسية وقانونية مواتية لنشر ثقافة المواطنة والديمقراطية، ووجود آلية لرصد أى انتهاكات لحقوق المواطنة وتعبئة الرأى العام للتصدى لها.

إن حقوق المواطنة وما تمنحه للفرد من حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية هى الركن الأساسى لأى عملية تطوير ديمقراطى، ومفهوم المواطنة الذى يجد تعريفه فى الدستور ليس فى حاجة إلى

نصوص جديدة لتأكيده بقدر الحاجة إلى تطبيق فعلى وموضوعى وصريح للنصوص الموجودة، غير أن هذا التطبيق لا يمكن أن يتم بغير تحول النظام السياسى من الحالة السلطوية إلى نظام ديمقراطى يتبنى مفهوم المواطنة كما استقر فى الدول الديمقراطية المعاصرة، والذى شكل الأساس لعملية الاندماج الوطنى وكان بمثابة حجر الزاوية فى بناء الدولة الوطنية الحديثة، كما أنه كان المدخل إلى إرساء نظم الحكم الديمقراطى فيها.

فرسوخ حقوق المواطنة يسهم فى تنمية فهم مشترك أفضل بين المتحاورين من مختلف الفئات الاجتماعية عند مناقشة مدى مراعاة أى سياسة وطنية لمصالح كل الفئات والقوى الاجتماعية التى يحتضنها الوطن وبالتالى اختيار أفضل البدائل، أيضًا رسوخ مبدأ المواطنة. وثقافة المواطنة بما تدعمه من قيم المشاركة السياسية وحرية النقد تعد إحدى أهم آليات مكافحة الفساد الذى تعانيه المجتمعات.



حول مفهوم المواطنة وتطوره

تعرف كلمة مواطن فى اللغة الفرنسية من خلال اشتقاقها اللغوى فهى تشتق من كلمة «سيفيتاس» اللاتينية المعادلة تقريبًا لكلمة «بولس» اليونانية، والتى تعنى المدينة، باعتبارها وحدة سياسة مستقلة، لا كجماعة من السكان، فالمواطن ليس فقط هو ساكن المدينة، ففى روما القديمة - كما كان فى أثينا القديمة أيضًا - لا يتمتع كل السكان بصفة المواطنة، فالمواطن هو الذى يجمع الشروط الضرورية للإسهام فى إدارة الشئون العامة ضمن إطار المدينة. ويمكن القول هنا إن مدنًا مثل روما أو أثينا القديمة قد عرفت الإرهاصات الأولى لمفهوم المواطنة وإن كان بشكل غير مكتمل؛ لذلك يطلق عليه المواطنة الأثينية، وهى المواطنة التى كانت تقتصر على جانب المشاركة السياسية لأفراد النخبة من سكان مدينة أثينا وحرم منها العبيد والنساء وباقى السكان من غير أبناء المدينة، ويبدو هنا بشكل واضح عدم اكتمال المفهوم لتجرده من طابعه الأخلاقى القائم على فكرة المساواة وتضييق نطاق النخبة المشاركة إلى مجموعة ضيقة من أبناء المجتمع الأثينى.

ثم ارتبط تطور مفهوم المواطنة بتطور مفهوم وشكل الدولة بمعناه الحديث (بعد ما حلت هذه محل المدينة) بمفاهيم أخرى كالحرية والمساواة والملكية، وهو التطور الذى أخذ مسارين، الأول هو إدخال فئات جديدة تحت مظلة هذه الحقوق وتمتعها بها (مثل إزالة

الشروط المالية التى كانت تحدد من له حق التصويت فى الانتخابات العامة من الرجال، أو منح الحقوق السياسية للمرأة)، وكان المستوى الثانى هو منح المواطنين مزيدًا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية.

فعلى امتداد العصر الإقطاعى الذى شهد انقسامًا واضحًا بين أمراء الإقطاع وأقنان الأرض، تعبيرًا عن اندماج امتلاك الثروة ممثلة فى الأراضى الزراعية باحتكار السلطة السياسية تحت دعوى الحق الإلهى فى الحكم، شهدت المجتمعات الأوربية التحرك نحو انتزاع حقوق المواطنة وهى المعركة التى خاضها فلاسفة ومفكرو عصر التنوير من أمثال «جان جاك روسو» و«جون لوك» و«توماس هوبز» وغيرهم والذين من أفكارهم تولدت فكرة العقد الاجتماعي الذى يقوم على فكرة وجود مصلحة مشتركة لمن يملك ومن لا يملك لاستمرار المجتمع ونموه، فتعارض المصالح شىء طبيعى، لكن يجب فى نفس الوقت حماية المصالح الجزئية لكل الأفراد لتصب فى إطار المصلحة العامة للمجتمع ولتحافظ على استمراره وتقدمه، وهى القاعدة الأساسية التى تشكل عليها ما عرف بالمجتمع السياسى والجماعات السياسية والدولة والمواطنين باعتبارهم مساهمين فى السلطة السياسية إذا كانوا فى حالة فاعلة ومؤثرة فى صنع قرارات وتوجهات هذه السلطة، أو باعتبارهم رعايا إذا كانوا فى حالة إذعان للسلطة وانسحاب وتراجع عن التأثير والمشاركة.

هكذا بدأت فى التبلور الإرهاصات الفكرية الأُولى لمفهوم المواطنة فى معناه الكلاسيكى والذى يعنى «تمتع كل المواطنين بالحقوق نفسها، وعليهم فى ذات الوقت أن يفوا بالالتزامات نفسها، ويخضعوا للقوانين نفسها دون أى اعتبار للعنصر بمفهومه الاجتماعى أو للنوع، أو للانتماء لجماعة عرقية أو تاريخية أو لدين أو لامتلاكهم لأى ميزات اجتماعية أو اقتصادية أخرى فهم جميعًا يتساوون كمواطنين وعلى الدولة بمؤسساتها أن تعمل على تأكيد وحماية هذه المساواة وعلى المجتمع المدنى أن يقدم النموذج فى القدرة على تجاوز الانقسامات إلى تحقيق مبدأ المواطنة بإتاحة الفرصة للجميع أن يعملوا فى إطاره لتحقيق المصالح العامة للمواطن والوطن.

هنا يجب التأكيد على أن الإسهامات القيِّمة لمفكرى وفلاسفة عصر التنوير لم تكن لتجد المردود المناسب لو لم تلتقِ بكفاح وحركة الناس المواطنين لانتزاع حقوقهم من جهة إلى جانب ما شهده المجتمع الأوربى من تطور اقتصادى اجتماعى، حيث أدت الكشوف العلمية فى فجر النهضة الأوربية إلى إحداث تغيير جذرى فى هياكل الإنتاج وأعادت تشكيل قوى الإنتاج وعلاقاته وأساليبه، وهو الأمر الذى أدى إلى الوجود الفاعل لطبقات اجتماعية جديدة وقيم اجتماعية جديدة وربما كان الأصل اللغوى لكلمة البرجوازية يشير إلى هوية هذا التغيير الطارئ، فهو من ناحية يعنى الطبقة الوسطى الواقعة بين النبلاء من جهة والحرفيين والأجراء والأقنان من جهة أخرى، ويشير الأصل اللغوى أيضًا لكلمة برجوازية إلى المدن التى ظهرت معها علاقات جديدة للإنتاج الصناعى الصغير والتجارى على وجه

الخصوص، فحين أقبل الانقلاب الصناعى ازدهرت التجارة حقًا عن طريق وسائل المواصلات الجديدة، ولكن الصناعة بالذات هى التى كبرت وتطورت ميكانيكيًا وبشريًا فاتسعت القاعدة العمالية وتقدمت الآلات وتميزت فى الوجود الاجتماعى الطبقة الرأسمالية الناشئة، وفى موازاة هذه التطورات المادية التى تبلورت نهائيًا فى السوق كعملية اجتماعية لم يكن بد من الانسلاخ عن الإطار الإمبراطورى للعصور الوسطى الذى رسخت الكنيسة بناءه الوجدانى وكرس الإقطاع بناءه العقلى.. لم يكن بدٌّ لقضية الانتماء من أن تأخذ بعدًا جديدًا.

لهذا بدأ تصادم الكنيسة مع العصر الجديد متمثلاً فى كشوفه العلمية حيث تناقضت نتائج هذه الكشوف مع تصورات الكتاب المقدس عن الإنسان والطبيعة، ثم توالدت التناقضات داخل الكنيسة ذاتها بقيادة مارتن لوثر الذى أسس المذهب البروتستانتى، وقاد حركة الإصلاح الدينى، أما الإقطاع الذى فجعته الكشوف العلمية على سطح الأرض لا فى أعالى السماء فلم يستطع الحيلولة دون نمو البرجوازية بمعناها المتعدد الأبعاد وتطورها المختلف الوسائل حتى بلغ الصدام أوجه فى الثورة، وقد أثمر التفاعل بين الصدام مع الكنيسة والصدام مع الإقطاع الانسلاخ الكامل عن الرداء الإمبراطورى (العالم المسيحى) وتأسيس الرداء القومى (الدول القومية) وميلاد الدولة القومية والسوق الواحدة، مع ظهور وانتصار علاقات الإنتاج الرأسمالية، التى قوضت بنية المجتمع الإقطاعى القديم، وهى المرحلة التى استغرقتها نضالات استمرت



لمئات السنوات وشهدت عشرات الثورات والانقلابات السياسية وانتهت بإقرار وجود عقد اجتماعى جديد يعبر عن الأوضاع الجديدة، والتوازنات الاجتماعية التى خلقتها، تجسيداً للحقوق الطبيعية التى يجب أن يتمتع بها الإنسان.

ويعد مفهوم الحقوق الطبيعية هو جوهر الفكر الليبرالى الذى اعتنقته البرجوازية منذ أن اشتد ساعدها فى القرنين السابع عشر والثامن عشر وقيض لها مجموعة من المثقفين والمفكرين الذين عرفوا بفلاسفة الاستنارة أو الحرية الذين وضعوا الأسس الفلسفية للفكر البرجوازى، والأساس الذى يقوم عليه مفهوم الحقوق الطبيعية يستند إلى تصور تاريخى يفترض أن الناس كانوا فى الأزمان القديمة يعيشون متفرقين فى حالة طبيعية، يتمتع كل فرد منهم بحرية طبيعية لا يحدها شىء، لكنهم تبينوا أن مثل هذا النوع من الحياة التى يتصارع فيها الناس باستمرار ويعتدى قويهم على ضعيفهم دون خوف من العقاب ضار ويؤدى إلى ضياع الحرية الطبيعية ذاتها؛ ولذلك قرروا أن يعقدوا فيما بينهم «عقداً اجتماعياً» ينشئون بمقتضاه التنظيم السياسى الذى يضمهم جميعاً على أسس تسمح بحياة أكثر استقراراً وأمناً واختاروا من بينهم حاكماً يمارس السلطة التى يقوم عليها التنظيم السياسى بالشروط التى اتفقوا عليها.

وفى سبيل تحقيق ذلك قرر المتعاقدون أن يتنازل كل منهم عن بعض من عناصر الحرية الطبيعية التى كانوا يتمتعون بها، أما بقية هذه العناصر فقد اعتبروها حقوقاً لصيقة بالفرد - بالطبيعة - ولا

يستطيع أن يتنازل عنها حتى لو أراد، ومن ثم فهم يدخلون المجتمع محتفظين بها وهذه العناصر- التى تعتبر على هذا الأساس جزءًا لا يتجزأ من «الفرد» البشر- هى حق الحياة والتملك وممارسة النشاط الاقتصادى أو العمل.

وعندما نستكمل الصورة بأن نستعرض العناصر الأخرى من عناصر الحرية الطبيعية التى تنازل عنها الفرد فى سبيل تكوين المجتمع السياسى وإقامة السلطة التى يمارسها الحاكم سنجد منها حق كل فرد فى تقييم تصرف الأفراد الآخرين قبله، وتحديد هل هى ماسة به أم لا، ثم حقه فى تقدير العقوبة التى ينزلها بمن يرتكب ضده عملاً يعتبر ماسًّا به، وأخيرًا حقه فى توقيع العقوبة التى قدرها. وسوف نجد أن هذه الحريات أو الحقوق التى تم التنازل عنها انتقلت مع التطور التاريخى إلى السلطة بعناصرها الثلاثة: التشريعية والقضائية والتنفيذية والتى تخضع للفصل فيما بينها كإحدى الضمانات الأساسية للحقوق والحريات الفردية التى احتفظ بها كل فرد لنفسه بحيث لا يسمح للحاكم المساس بها أو الاعتداء عليها.

وشهدت هذه العملية من التطور التاريخى لتنظيم الحقوق والحريات الفردية والعلاقة بين الفرد والدولة سعيًا لتقنينها وتجسيدها لحمايتها وتوضيحها للعامة فيما يشبه الاتفاق أو العقد الاجتماعى، والذى ينطوى بطبيعته على فكرتين تقدميتين هما:

١- السلطة تنبثق أساسًا من إرادة الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع، وبالتالى فممارستها تخضع لإرادتهم ولا تكون مشروعة إلا فى

الحدود التى يقبلون بها فى هذه السلطة. وهو المبدأ المعروف بأن الأمة هى مصدر السلطات.

٢- ضرورة أن يتضمن العقد الاجتماعى القواعد التفصيلية التى تتم على أساسها عملية التنظيم السياسى للمجتمع والتى يجب أن يعرفها الجميع (الحكام والمحكومون) مسبقًا وتسرى عليهم جميعًا ويطلق على تلك القواعد الدستور.

ويرتبط مصطلح الدستور منذ نشأته فى العصر الحديث بثلاث قواعد أساسية:

أولاها: تقييد سلطة الحاكم وخضوعه لقواعد معينة محددة مسبقًا لا يمارس اختصاصه إلا فى حدودها، وإلا اعتبرت سلطته غير شرعية واعتبر هو نفسه طاغية، وهذا المفهوم يعرف أيضًا باسم مبدأ «سيادة القانون».

وثانيتها: تتمثل فى مجموعة معينة من الحريات أو الحقوق الفردية التى لا يستطيع الحاكم أن يمسها أو يتدخل فيها بالتعديل والتحوير وتعتبر فى الوقت ذاته قيدًا على سلطته وكان يطلق عليها فيما مضى مصطلح الحقوق الطبيعية ثم صار يطلق عليها الحقوق المدنية.

ثالثتها: تصور معين لتنظيم عملية الحكم فى المجتمع يضمن ألا تتركز السلطة فى يد واحدة أو فى مصلحة شخص واحد أو أن تستخدم فى اضطهاد من ليس بيدهم السلطة وهو ما يعرف بمبدأ الفصل بين السلطات.



ويعرف تاريخ تطور حركة الحقوق والحريات، وتبلور واستقرار مفهوم المواطنة ثلاث محطات رئيسية ساعدت على تثبيت مفاهيم العقد الاجتماعى والدستور، وحقوق المواطنة المتضمنة بها، هذه المحطات هى:

- الثورة الإنجليزية ١٦٨٨ والتى خرجت عنها لائحة الحقوق الإنجليزية والشهيرة بالماجنا كارتا.
- الثورة الأمريكية ١٧٧٦ والتى خرج عنها إعلان الاستقلال الأمريكى الشهير.
- الثورة الفرنسية ١٧٨٩ والتى أخرجت للإنسانية بيان حقوق الإنسان.

هذا التطور التاريخى لحركة إقرار حقوق المواطنة وتبلور أركانها يشير أيضا إلى أن مفهوم المواطنة يتجاوز الرؤية الساكنة التى تعتبره مجرد مفهوم دستورى أو قانونى، إلى رؤية ديناميكية تتأثر بمجمل الشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى تسود المجتمع.

فالمواطنة بهذا المعنى هى «تعبير عن حركة الإنسان اليومية مشاركاً ومناضلاً من أجل حقوقه بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية على قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز لأى سبب، واندماج هذا المواطن فى العملية الإنتاجية بما يسمح له باقتسام الموارد فى إطار الوطن الواحد الذى يعيش فيه مع الآخرين».

فالمواطنة بهذا المعنى لا يمكن تجريدها عن سياقها الاجتماعى الذى تمارس فيه، ولا يمكن فهمها دون فهم طبيعة البناء الطبقى السائد فى



المجتمع والأيديولوجية السائدة فيه، وهيكل الدولة وطبيعة نمط الإنتاج وموازين القوى الاجتماعية ونمط توزيع الثروة والسلطة فى المجتمع.

هكذا يتحرر المصطلح من كونه مجرد قيمة مثالية أخلاقية أو قيمة فردية يجب أن يعتنقها المرء أو يؤمر باتباعها، أو كونها مجرد قرار أو نص قانونى أو دستورى، فالمواطنة نتاج لحركة المجتمع بما يضم من مواطنين.

لهذا تطور مفهوم المواطنة كى يأخذ معنى أكثر عمقًا وتعقيدًا يتجاوز الجانب الخاص بالحقوق السياسية المباشرة للمواطن ليستوعب:

- حقوقه المدنية التى تشمل حريته الفردية وحريته فى التعبير والاعتقاد والإيمان والملكية والحصول على العدالة فى مواجهة من يظلمونه، وهى الحقوق التى تجسدها وترعاها وتحميها المؤسسات القضائية.
- حقوقه السياسية والتى تضمن حقه فى المشاركة السياسية كنشط وعضو فاعل فى بنية النظام السياسى أو كناخب، وهو ما تضمنه وتجسده مؤسسات البرلمان والمجالس المحلية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى.
- حقوقه الاجتماعية وتعنى ضمان الرفاه الاجتماعى والتمتع بحياة إنسانية كريمة ومتحضرة وفقًا لمعايير واضحة متفق عليها، وهو ما تجسده نظم التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية.

بهذا الفهم فالمواطنة وتحققها الكامل لا يلغى التفاوت الاجتماعى ولكنها بإتاحتها قدرًا متساويًا من الفرص للجميع تعمل على تقليل



الفجوة الاجتماعية بين الطبقات وتخلق نوعًا من الانصهار والاندماج الاجتماعى من خلال نظام التعليم، وتتيح الفرصة لخلق حافز للعمل وللتدرج الطبقى من خلال إتاحة الفرصة لظهور التفاوت فى القدرات الطبيعية بعد أن حصل الجميع على فرص اجتماعية متساوية.

وهنا يجب التأكيد على أن شروط تحقق المواطنة وممارستها لا ترتبط فقط بالتحديد الدقيق للحقوق أو للمجال الخاص الذى يجب ألا تتدخل فيه السلطة الحاكمة مهما كان حجم الأغلبية خلفها، ولكن بضمان عدم تخطيها وتجاوزها لهذا المجال الخاص، بمعنى وجود مؤسسات وقوانين قادرة على اكتشاف متى تكون تلك الحقوق قد انتهكت وتضع حداً لانتهاكها، هذه المؤسسات التى يقف وراءها رأى عام قوى ينتفض ويكافح من أجل حماية حقوق المواطنين (أى حقوق كل فرد وأى أقلية) من سوء الاستغلال أو الانتهاك خاصة من قبل السلطة الحاكمة أيًا كانت تلك السلطة حتى لو كانت سلطة الأغلبية، ففى المجتمعات الليبرالية والديمقراطية حقيقة تستقر مسبقًا فى وعى من يفكر من أبنائها فى انتهاك القانون بأن جهده هذا لابد أن يفشل؛ لأن الرأى العام لن ينتظر دون حراك حتى يراه ينجح فى انتهاك القانون، فالرأى العام يضع حماية المجال الخاص (الحقوق المدنية) فوق كل شىء آخر وهى حال من الصعب مواجهتها فى البلدان الغربية، وذلك لرسوخ السياق الاجتماعى والثقافى الذى لا يجعل لأى ارتباط أو إيمان الأسبقية على حماية الحقوق الفردية، بما فى هذا الحقوق التى قد تكون ممارستها هجومية على نحو سافر على أغلب أعضاء المجتمع،

هذا التعارض بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع أو الجماعة يفرض حتمية وجود أسلوب أو نهج أو أداة توازن بين صالح الفرد وصالح المجتمع، بمعنى آخر الإدارة الرشيدة لتضارب المصالح والمطالب، حتى لا يتحول هذا التضارب إلى نزاعات كامنة سرعان ما تنفجر وتهدد قوام الوطن ذاته، هنا رسوخ روح المواطنة والممارسات المرتبطة بها وتمتع المجتمع بوجود مؤسسات مدنية محترمة وعلى نطاق واسع، وكذلك اتساع نطاق الممارسات ونماذج التفكير التى تشجع أو تطلب القيام بتنازلات للحفاظ على درجة من التناسق لا يمكن للمجتمع أن يستمر بنجاح دونها، هو صمام الأمان فى بناء هذه الأداة التى يطلق عليها السلوك الحضارى أو الروح الجماعية للأمة، والتى تميز الحياة السياسية فى المجتمع المتمدن والديمقراطى، حيث تعطى هذه الروح الاهتمام البالغ لمصلحة المجتمع والصالح العام خاصة فى المواقف التى يحتدم فيها النزاع بما يتجاوز الاهتمام الفردى أو العائلى أو القبلى أو العرقى أو الطبقى أو المهنى، هذا السلوك الحضارى يعبر عن رسوخ ثقافة المواطنة، وهى الثقافة التى يدعم وجودها وسيادتها:

* **شرعية السلطة** بمعنى تعبيرها الواقعى والحقيقى عن مجمل فئات الوطن وانعكاس هذا فى مشاركة المواطن مشاركة حقيقية فى إدارة نظام الحكم، والتى تجسدها قدرته على الترشيح والتصويت فى الانتخابات العامة والتى يسهم عبرها فى حماية الحقوق العائدة إلى المجال الخاص باختيار ممثليه الحقيقيين.



* **فاعلية السلطة** بمعنى قدرتها على إدارة شئون الوطن ولصالح كل فئاته وحماية حقوقهم بشكل عادل ومتوازن دون الانحياز لفئة على حساب الفئات الأخرى.

* **عدم اعتماد الجزء الأكبر من الشعب على الحكومة فى معيشته بطريقة أو بأخرى أو العمل لديها كموظفين** فالاستقلالية عن الحكومة بدرجة كافية تجعل المواطنين أكثر قدرة وحرية فى الدفاع عن حقوقهم الخاصة، كما تنمى لديهم روح المبادرة والتنظيم المستقل بما يقوى روح ونفوذ المجتمع المدنى.

* **وجود مراكز متعددة للسلطة** بمعنى فصل حقيقى للسلطات، ورقابة متبادلة بين مؤسساتها، مؤسسات قادرة على القيام بأعمالها فى تناسق وتناغم، دون اللجوء إلى الأساليب الإدارية الخشنة التى تتمثل فى الاعتداء على حقوق الأفراد والجماعات.

فغياب الشرعية يضعف الفاعلية، كما أن عدم الفاعلية يقلل من الإيمان بالشرعية، والعمل لدى الحكومة أو الاعتماد الكامل عليها يهمش مساحة الاستقلالية والقدرة على الاختيار الحر أو النقد للسياسات والبرامج التى تضعها، وهو ما له تأثير مدمر على الوعى الذاتى الجماعى الشامل لأوسع قطاعات المجتمع. هذا التأثير الذى يظهر أثره بشكل واضح فى عدم القدرة على إدارة عملية صراع المصالح بشكل رشيد ومتوازن ومن ثم تحولها إلى نزعات من جهة وتزايد استبداد الدولة من جهة أخرى.



بهذه المعايير وغيرها يمكن التعرف على مدى رسوخ وتجذر ثقافة المواطنة كجزء من الوعى الاجتماعى السائد والذى ينعكس فى ممارسات فردية وجماعية يومية تشير إلى نوعية السكان هل هم مواطنون أو مجرد مقيمين على أرض لا ينتمون إليها إلا بهذه الصفة بمعنى أنهم مجرد رعايا؟

ويعد الانتماء تعبيرًا عن هذا الوعى الذاتى الجماعى الذى يعد سلوكًا حضاريًا ليس فقط عندما يتشارك فيه القسم الأكبر من السكان فى أى مجتمع، ولكن حينما يعبر فى ذات اللحظة عن توافر الحد الأدنى من الكرامة المادية والمعنوية لقطاعات المجتمع المختلفة الذين يشملهم هذا الوعى.

وهذا النوع من الوعى الذاتى يجب أن يشمل سكان المجتمع كافة حتى وإن كان بدرجات غير متساوية هو خاصية أساسية من خصائص المجتمع الحديث الآن، فمراكز السلطة فى الماضى لم تكن تفكر إطلاقًا بمحيطها من السكان إلا عند رغبتها فى أن يستتب الهدوء بينهم وتحويلهم إلى سكان مطيعين ومنتجين ومصدر للطاقة البشرية العسكرية، أما فى المجتمعات الديمقراطية الليبرالية فقد تعدل هذا الوضع، ففكرة مساواة المركز والمحيط أمام القانون وتقييد صلاحيات السلطة المركزية فى اعتقال الأفراد وقتما تشاء وحرية نقد المركز وتعديل نماذجه وممارساته وتطوير المؤسسات لتمثل غالبية البالغين عن طريق حق الانتخاب الموسع.. كل هذه دلائل على توسيع الوعى الذاتى الجماعى، واستقرار ثقافة وحقوق المواطنة التى تشكل القاعدة الأساسية لوجود ونمو مشاعر الانتماء.

و يشير الأستاذ السيد يسين إلى أن «مفهوم المواطنة من المفاهيم الحديثة نسبياً في الفكر السياسي المصري ، وإن كانت هناك محاولات لدى المفكرين المصريين القدماء لتفسير حركة المواطنين في المجال العام، إلا أنها لم تزل حتى الآن بعيدة عن إمكانية الاقتراب من المصطلح ورصد تجلياته في الواقع ، فالثابت أن القدماء من المفكرين لم يهتموا بهذا المبحث أو بدراسة حالة المواطن في مصر ، بل إنهم في أحسن الأحوال تحدثوا عن مظاهر المواطنة كما شاهدوها في المجتمعات الغربية باعتبارها قيمة مثالية ، فتغنوا بالحرية وبحب الوطن واحترام القوانين ، لكن دون التعمق في جوهر المواطنة وكونها نتاجاً لمسار تاريخي ممتدٍ ولتطور اقتصادي واجتماعي لهذه المجتمعات.

أما المحدثون من المفكرين فلم تزل مساهمتهم نادرة ، الأمر الذي يشير إلى أن مبحث المواطنة لا يزال المبحث الغائب في الفكر السياسي المصري المعاصر بالرغم من أهميته لارتباطه الوثيق بحالة المواطن في إطار الجماعة الوطنية ، وحتى الآن لم تتوافر دراسات عميقة ترصد التطور التاريخي والسياسي لمفهوم المواطنة وتجلياته في الواقع المصري ، لوجود اختلافات جوهرية بين مسار التاريخ الاجتماعي والسياسي لبلدان أوربا حيث نشأ المفهوم معبراً عن حركة المجتمع هناك وبين المجتمعات العربية التي انتقل إليها في فترة لاحقة ، ولعل جوهر الفوارق الرئيسية بين نشأة البرجوازيات الأوربية بعد انبثاق عصر النهضة ونشأة البرجوازيات العربية عموماً والمصرية خصوصاً أن قوميات الغرب الحديث قد ولدت في السوق أو رحم عملية بنائه وتوحيده وتوسيعه بينما ولدت اليقظة القومية في بلادنا وهي تناضل ضد السوق ، ضد أن تكون سوقاً للاحتكارات الأجنبية.



والفرق الظاهرى هنا هو المسافة الزمنية التى تفصل بين ميلاد النهضة الأوربية وميلاد الدولة المصرية الحديثة على يد «محمد على»، وهى المسافة التى تطورت خلالها برجوازيات الغرب من عصر الانقلاب الصناعى إلى العصر الكولنيالى الذى يتطلب «أسواقًا» تفى بغايات النهضة فى مستواها المادى الصرف من حيث الإنتاج والاستهلاك ولكن «الزمن» ليس مجردًا من محتواه التاريخى وسياقه الاجتماعى؛ لذلك كان فارق الوقتين بين نهضتنا ونهضتهم تلخيصًا ظاهريًا لما هو أعمق، كان إيجازًا شديدًا لمكونات النهضة الأساسية التى يختلفون بها - فى الأصل والتطور - عن المسار الذى قدر علينا أن نشق ملامحه النوعية الخاصة فى تاريخنا الحديث.



مفهوم المواطنة وتطوره
على امتداد التاريخ المصرى

عرفت مصر الزراعة منذ عصور سحيقة فارتبط شعبها بأرضها وكان فلاحها طليعة البشرية فى تطوير تكنولوجيا الزراعة. وباختفاء الرعى كنشاط أساسى، اندثرت معه معالم المجتمع القبلى واندمج المصرى القديم فى وحدات إقليمية أكثر تقدمًا: القرية فالإقليم فمجموعة الأقاليم فمصر كلها بحدودها التاريخية ومهما صعدنا فى تاريخ مصر فلا نجد أثرًا للروابط القبلية، والنقوش من عهد مينا تنسب الشخص دائمًا إلى وظيفة أو إلى إقليم، ومصر التى تعتمد على الزراعة المتقدمة تعتمد بالضرورة على الرى من مياه النيل، ومن ثم ظهرت الحاجة مبكرا إلى تنظيم أعمال الرى على مستوى مصر كلها، وكان التعبير السياسى عن تلك الحاجة هو ظهور الدولة المركزية الموحدة فى أواخر القرن الرابع قبل الميلاد حيث لم تنشأ الدولة تعبيرًا عن سيطرة ملك أو أسرة حاكمة ولذلك لم تزل بزوال حاكم أو أسرة بل استمرت أكثر من اثنين وخمسين قرنًا توالت عليها خلالها ثلاثون أسرة حاكمة مصرية وعشرات كثيرة من الأسر الحاكمة الأجنبية.

وعلى خلاف كل الحضارات القديمة لم تقم الحضارة المصرية على الرق، ذلك أن الزراعة الكثيفة ذات التكنولوجيا المتقدمة لا تستقيم مع سخرة الرقيق. حقًا لم تكن الأرض ملكًا للفلاح بمفهوم الملكية الفردية المعاصر، بل كانت فى معظم الأحوال ملكًا لمن تتجسد فيه سلطة الدولة؛

الفرعون أو الإمبراطور، المعبد أو الكنيسة؛ لهذا ففى الوقت الذى كان المنتجون فى بلاد اليونان من زراع وصناع عبيدا لا وجود لهم كمواطنين فى المدينة، كان الفلاح المصرى إنساناً يفتخر الملك بأنه وفر له الأمن والعدل.

يقول الملك سحتب إيب رع بن أمنمحات فى رسالة منه لابنه:

لقد أعطيت الفقراء وأطعمت اليتامى وساعدت المحتاجين
لقد زرعت القمح، وأحببت إله نبر
وحيانى النيل فى كل واد
ولم يشعر أحد بالجوع فى عهدى
وكان الناس راضين عما فعلت، وكلهم يقول
لقد أجبت كل رغبة

لقد ساعد نظام الدولة المركزى، واندثار النعرات القبلية والإقليمية وسهولة الانتقال عن طريق النيل على امتزاج العناصر البشرية التى كونت الشعب المصرى عبر القرون حتى انصهرت فى وحدة قومية واحدة ندر أن نصادف لها مثيلاً فى العالم القديم، وكان أصدق تعبير عن تلك الوحدة الشعبية خلال القرون الخمسة والثلاثين كلها وحدة الدين ووحدة اللغة، وكان أول تغيير جذرى يعترض الحضارة المصرية القديمة ويغير من معالمها الرئيسية هو اعتناق المصريين المسيحية وكان التغيير الجذرى الثانى هو تبنيهم للغة العربية.

هذه الحقائق الأساسية فى التاريخ المصرى على امتداده تشير إلى حالة من الانفصال القاطع بين الحكام والمحكومين استمر على مدى

آلاف السنين بحيث يمكن القول إن هناك خطًا أفقيًا حاسمًا يقسم المجتمع المصرى إلى شريحتين: أعلى الخط الفاصل يجثم الحكام الذين يتمسكون بأسانيد يمارسون على أساسها إخضاع المحكومين ويبررون بها استخدام سلطتهم فى مواجهة هؤلاء المحكومين بما يضمن بقاء هذه السلطة فى أيديهم واستمرار تداولها فيما بينهم طبقًا للنظم التى أقاموها لتأييد مراكزهم. هذه النظم والأسانيد التى يقيمون شرعية الحكم طبقًا لها هى مضمون «فقه الحكام».

وأسفل الحاجز يقع المحكومون «أهل الأرض» بجميع مكوناتهم - ولهم أيضًا مفاهيمهم وتوجهاتهم وعلاقاتهم ببعضهم البعض وبالحكام، وهم ليسوا قابعين أسفل الحاجز فى سكون، بل ثمة حركة تتراكم مقوماتها الجغرافية والإنتاجية والحضارية والفكرية، ينهض بها المحكومون وتنطلق من شعورهم بالظلم الذى يمارسه عليهم الحكام فيرفض المحكومون الخضوع لفقه الحكام ويصممون على اختراق حاجز السلطة واحتلال مراكز الذين يحكمونهم بالقهر، ويفرضون نتيجة لحركتهم وبمقدار قوتهم عقدًا اجتماعيًا صريحًا أو ضمنيًا يقر حقوقهم والتزاماتهم فى المستقبل على أساس المشاركة والمساواة، وتمضى هذه الحركة قدمًا وتنجز فى هذا التوجه خطوات متتالية وإن فى بطء شديد، هذه المقومات والمفاهيم والعلاقات وآليات الحركة تشكل مضمون «فقه المحكومين».

ويمكن إيجاز التاريخ السياسى المصرى فى مجال تأكيد وانتزاع حقوق المواطنة فى عبارة واحدة هى أنه عبارة عن مسار اختراق المحكومين لحاجز السلطة وجلوسهم فى مراكز الحكام.



وهى الحركة التى تمتد فى عمق التاريخ الباكر للأمة المصرية، وعبَّر عنها العديد من المفكرين والسياسيين فى تلك العصور بجانب ما خلفته الآثار الأدبية والوقائع التاريخية من أمثلة وشواهد عديدة تشير إليها على سبيل المثال حكم وأمثال «بتاح حتب» الذى كان وزيراً والذى كان حاكمًا ووزيرًا فى عهد الفرعون «أسيسى» موجهًا نصائحه التعليمية بناء على نصيحة الفرعون والتى تعكس نوعية الفكر السياسى فى تلك الحقبة:

- إذا كنت فى صحبة جماعة من الناس، وكنت عليهم رئيسًا ولشئونهم متوليًا فعاملهم معاملة حسنة حتى لا تلام، وليكن مسلكك معهم لا يشوبه نقص. إن العدل عظيم، طريقه سوية مستقيمة، هو ثابت غير متغير، إنه لم يتغير منذ عصر الإله خالقه. من يخالف القوانين يعاقب... إن حدود الحق واضحة.
- إذا كنت حاكمًا، فكن عطوفًا متأنيًا عندما تصغى إلى شكوى مظلوم، ولا تجعله يتردد فى أن يفضى إليك بدخيلة نفسه، بل كن به رفيقًا ولحاجته قاضيًا، ولظلمه مزيلاً ورافعًا. اجعله يسترسل فى كلامه على سجيته حتى تقضى له حاجته التى من أجلها أتاك، فإنه إن تردد فى أن يفضى إليك بما يجيش فى صدره قيل: «إن القاضى يظلم من لا يستطيع لظلمه رفعا».
- هذه النصائح وغيرها الكثير والتى تعكس حزمة من القيم السياسية التى كان يسعى العديد من الحكماء والمفكرين لنشرها وترسيخها لم تمنعهم من توجيه النقد المباشر للحكام فى حالة تجاوزها وانتهاكها، نموذج لهذا ما جاء فى أقوال الحكيم «يبور».



والتى ضمنها تقريره عن أحوال البلاد المصرية للبلاط فى حقبة من القلاقل السياسية والاجتماعية ثار فيها الشعب على الحكام وتهددت فيها حدود البلاد من قبل الهكسوس وذلك فى عهد الملك بيبى الثانى ٢٥٠٠ قبل الميلاد.

فيصف واقع الحال بالبلاد قائلاً:

حقًا لقد امتلأت البلاد بالأحزاب والعصابات وأصبح المرء يذهب ليحرث ومعه درعه.

حقًا لقد شحب الوجه، وحامل القوس أصبح مستعدًا، والأشرار منتشرون فى كل مكان.

حقًا إن من ينهبون انتشروا فى كل مكان.

حقًا إن النيل يأتى بالفيضان، ولكن ما من أحد يحرث؛ لأن كل إنسان يقول «إننا لا نعرف ماذا حدث فى البلاد».

حقًا إن الأرض تدور كعجلة الفخارى، واللص أصبح صاحب ثروة.

حقًا إن النهر قد امتلأ بالدم فأصبح الرجل يَعافُ الشرب منه.

حقًا إن البلاد أصابها الدمار، وأصبح الوجه القبلى خاويًا.

حقًا أصبح العظيم والحقير يقول: ليتنى أموت، والأطفال الصغار يقولون: ليتنا لم نولد.

حقًا إن الغلال انعدمت فى كل مكان، وكذلك الملابس والعطر والزيت، ولم يبق شىء فى المخازن.



إن الأسى يملأ قلبى، ليتنى رفعت صوتى، ليتنى رفعت صوتى فى ذلك الوقت حتى أنقذ نفسي من الألم الذى يعتصرنى الآن، فالويل لى لأن البؤس عم فى هذا الزمان.

ثم يوجه نقده المباشر إلى الفرعون قائلاً:

«لديك الحكمة والبصيرة والعدالة ولكنك تترك الفساد ينتشر فى البلاد، والمعارك يستعر أوراها، الواحد يضرب الآخر، لقد كذبوا عليك، فالبلاد تشتعل كالقش الملتهب، والناس على شفا الهلاك».

وتعكس حكاوى الفلاح الفصيح حركة المصريين دفاعًا عن حقوقهم ووعيهم بها وأن حركتهم لانتزاع هذه الحقوق تمتد إلى عمق التاريخ المصرى، ومجمل القصة أن فلاحًا من أهالى إقليم الفيوم فى منطقة وادى النطرون الواقعة فى الصحراء الغربية كان يقطن قرية تسمى «حقل الملح» وجد أن مخزن غلال أسرته أشرف على النفاد، فساق قطيعًا من الحمير محملاً بحاصلات قريته وسار به نحو مدينة إهناسيا الواقعة بالقرب من مدخل الفيوم يريد أن يستبدل بمحاصيله الغلال، وكانت الحالة تحتم عليه المرور من طريق به منزل رجل يدعى «تحوتى ناخت» وهو موظف صغير من موظفى «رينزى» الذى كان إذ ذاك من الأشراف وكان يحمل لقب المدير العظيم لبيت الفرعون، وكانت إهناسيا مقرًا للملك الفرعون، وعندما رأى «تحوتى ناخت» حمير الفلاح تقترب منه دبر حيلة لاغتصابها بما عليها من محاصيل، وقضى الفلاح أربع ليالٍ يرجوه فيها إرجاع الحمير دون جدوى، وطوال تلك المدة كان يتألم لبعده عن أسرته التى أشرفت على الموت جوعًا فصمم على



رفع شكواه إلى «مدير البيت العظيم» والذى عرف عنه العدل، ولما ظهر من شجاعة لدى الفلاح وحسن تعبير عن مشكلته أخبر الملك الفرعون الذى سره أن يستمع بنفسه إلى شكاوى الفلاح ورفض أن يقطع بأمر فى مشكلته على الفور حتى يسمع المزيد من خطبه المرتجلة التى يعبر فيها عن همومه وحقوقه المغتصبة ودور الحاكم ومسئوليته فى إعادة الحقوق إلى أصحابها، حيث يقول فى سلسلة محاوراته مع الملك:

لقد نصبت لتسمع الشكاوى، وتفصل بين المتخاصمين وتضرب على يد السارق ولكنك تتحالف مع السارق، والناس تحبك رغم أنك معتدٍ، لقد نصبت لتكون سدًّا للرجل الفقير يحميه من الغرق ولكن انظر فإنك أنت فيضانه الجارف.

وفى خطبة أخرى يشير إلى مدير البيت العظيم قائلاً:

إنك متعلم، إنك مهذب. لقد تعلمت ولكن لا لتكون سارقًا. إنك متعود أن تفعل ما يفعله كل الناس وقد وقع مثلك أقاربك فى نفس الأحبولة وأنت يا من تمثل الاستقامة بين كل الناس قد صرت على رأس البغاة فى كل البلاد، إن البستانى الذى يزرع الشر يروى حقله بالعسف، ليثمر زرعه البهتان، وبذلك تغمر الضيعة بالشر.

وعندما يلازمه عدم الاهتمام بشكواه يفتتح خطبته السابعة قائلاً:

إن جوفى مفعم وقلبى مثقل، وإن فى السد لكسرًا يتدفق منه الماء؛ ولهذا فإن فمى مفتوح ليتكلم.

ثم يعبر عن حالة الغضب نتيجة إهمال شكواه قائلاً: «لا يوجد فرد صامت لا تحفزه حالتك إلى الكلام ولا من نائم لا تجعله حالتك يستيقظ

من رقدته ولا من إنسان مكتئب إلا جعلته يثور ولا من فم أرْتج عليه إلا افترت شفتاه ولا من جاهل إلا صيرته حالتك حكيمًا ولا من غبىٍّ إلا جعلته حالتك يتعلم».

ثم يوجه غضبه إلى مدير البيت العظيم قائلاً:

«إن قلبك جشع وذلك لا يليق بك، إنك تسرق وذلك لا ينفعك، إن الموظفين الذين نصبوا لدرء الظلم هم مأوى لمطلقى العنان وحتى الموظفون الذين أقيموا لمنع الظلم أصبحوا هم أنفسهم ظالمين».

وفى النهاية يطالب الفلاح الفصيح بإقامة العدالة وحصوله على حقوقه قائلاً: «أقم العدل لرب العدل وهو الذى أصبح عدله حقًّا».

هكذا يمكننا أن نجد فى تاريخنا القديم جذورًا لإقرار حقوق المواطنة فى إطار حركة المحكومين لانتزاع حقوقهم رغم ما يشير إليه السيد يسين من أن «مفهوم المواطنة من المفاهيم الحديثة نسبيًّا فى الفكر السياسى المصرى، وإن كانت هناك محاولات لدى المفكرين المصريين القدماء والمحدثين لتفسير حركة المواطنين فى المجال العام، إلا أنها لم تزل حتى الآن بعيدة عن إمكانية الاقتراب من المصطلح ورصد تجلياته فى الواقع، خاصة على مسار الحركة الدستورية فى مصر والتى شكلت فى مضمونها العميق «حركة المحكومين وسعيهم لاختراق حاجز السلطة لإقامة نظام يتمتع بشرعية مغايرة، نظام تقوم شرعيته على مفهوم يحفظ للإنسان كرامته ويضمن حقوقه فى مواجهة نظام يهدر كرامة الإنسان والأرض وينفى حقوقهما».

وعلى امتداد تاريخنا الحديث يمكن التوقف عند العديد من اللحظات التى جسدت السعى لحركة المحكومين لانتزاع حقوقهم وبناء ثقافة المواطنة أو كما يسميها د. وليم سليمان فقه المحكومين، ولعل أبرزها:

ثــورة القاهــرة ١٧٩٥م

يصف الجبرتى فى تاريخه الحالة التى آلت إليها أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية قبل دخول الفرنسيين قائلاً: «انقضت هذه السنة (١١٩٨ هجرية) كالتى قبلها فى الشدة والغلاء وقصور النيل والفتن المستمرة وتواتر المصادمات والمظالم من الأمراء، وانتشار أتباعهم فى النواحى لجلب الأموال من القرى والبلدان وإحداث أنواع من المظالم، ويسمونها مال الجهات ودفع المظالم والفردة، حتى أهلكوا الفلاحين وضاق ذرعهم واشتد كربهم و«طفشوا» من بلادهم، فحولوا الطلب على الملتزمين وبعثوا لهم المعينين فى بيوتهم فاحتاج مساتير الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم بسبب ذلك مع ما هم فيه من المصادرات الخارجية، وتتبع من يُشم فيه رائحة الغنى فيؤخذ ويحبس ويكلف بطلب أضعاف ما قدر عليه، وتوالى طلب السلف من تجار البن والبهار عن المكوسات المستقبلة، ولما تحقق التجار من عدم الرد استعاضوا خسارتهم من زيادة الأسعار، ثم مدوا أيديهم إلى المواريث فإذا مات الميت أحاطوا بموجوده سواء كان له وارث أو لا، وصار بيت المال من جملة المناصب التى يتولاها شرار الناس بجملة من المال يقوم بدفعه فى كل شهر، ولا يعارض فيما يفعل من الجزئيات، وأما الكليات فيختص بها الأمير، فحل بالناس ما لا يوصف من أنواع البلاء

إلا من تداركه الله برحمته، أو اختلس شيئا من حقه فإن عثروا عليه عوقب على استخراجه، وفسدت النيات وتغيرت القلوب ونفرت الطباع وكثر الحسد والحقد فى الناس لبعضهم البعض، فيتتبع الشخص عورات أخيه ويدلى به إلى الظالم، حتى خرب الإقليم وانقطعت الطرق وعربدت أولاد الحرام وفقد الأمن ومنعت السبل إلا بالخفارة، ورحل الفلاحون من بلادهم من الشراقى والظلم، وانتشروا فى المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون ما يتساقط فى الطرقات من قشور البطيخ وغيره، ولا يجد الزبال شيئا يكنسه، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميت من الخيل والحمير، فإذا خرج حمار ميت تزاحموا عليه وقطعوه وأخذوه ومنهم من يأكله نيئًا من شدة الجوع، ومات من مات من الفقراء بالجوع، هذا والغلاء مستمر والأسعار فى الشدة وعز الدرهم والدينار من أيدى الناس، وقل التعامل إلا فيما يؤكل وصار سمر الناس وحديثهم فى المجالس ذكر المآكل والقمح والسمن ونحو ذلك لا غير».

لهذا فعندما رسا نابليون بسفنه عام ١٧٩٨ فى الإسكندرية لم يكن يوجد فى مصر إلا شعب مقيد وبقايا ماض طويل عفا عليه النسيان، وكان الماضى منسياً إلى حد زعم البعض ومن باب المبالغة أن نابليون عندما أنزل عربته على الشاطئ كان يدخل العجلة من جديد إلى مصر.

كان الحاكم العثمانى المملوكى وراء تلك الحالة من خراب وتخلف المجتمع المصرى، والتى رسم ملامحها الجبرتى، حيث استطاع المماليك وهم نخبة من المقاتلين الأرقاء من أصول شركسية وتركية



ومغولية استطاعت الاستيلاء على الحكم فى ١٢٥٠هـ، ونجحوا بعد الغزو العثمانى والقضاء على دولتهم بقيادة سليم الأول فى ١٥١٧م فى إعادة تشكيل أنفسهم منذ القرن الثامن عشر بهوية تابعة رسمياً للإمبراطورية العثمانية، ولكنها فى الواقع كانت مستقلة إلى حد كبير وكان نواب السلطان المبعوثون من إسطنبول هم بالفعل أشبه ما يكونون بحكام صوريين، ولم يكن بوسعهم تلقى الدعم من السلطة المركزية لتأكيد سلطتهم كنواب للخليفة، وذلك بعد أن ضعفت تلك السلطة المركزية بصورة جسيمة.

وكان المجتمع المصرى فى ظل هذا الحكم العثمانى المملوكى يبدو منقسماً بوضوح إلى قسمين، فالسلطة السياسية والعسكرية تتركز فى يد النخبة المملوكية المؤلفة من الأتراك والشراكسة والآسيويين والمنحدرة من الحكام القدامى، وغالبا ما كانت تختلط عبر الزواج بالسكان المحليين، وكانت السلطة القضائية والدينية فى يد أبناء البلد من المصريين من الفقهاء والعلماء الذين كانت مرجعيتهم مستمدة من الأزهر، محور ومنارة التقاليد السنية فى العالم الإسلامى، وكان العلماء والفقهاء مستقلين تقليدياً عن السلطة السياسية، وبفضل تمثيلهم السلطة الدينية بالذات كانوا غالبًا المرجعية للشكاوى والمطالب الشعبية ضد فساد وتجاوزات الحكام وصراعاتهم التى وصلت إلى حد الاقتتال الداخلى. وجعلهم يبرزون كقوة وسيطة بين الشعب والحكام على طريق تبلورهم كزعامات شعبية مصرية ممثلة فى المشايخ والعلماء وكبار التجار وشيوخ الطوائف والحرف، كان لهم فيما بعد دور بارز فى مواجهة الحملة الفرنسية، فخلال سنوات الصراع بين بكوات



المماليك، والذى عانى منه المصريون كثيراً، استطاعت هذه القوى من خلال امتلاكها للسلطة الدينية والقضائية تاريخياً أن تحصل من حكام مصر المتصارعين فى عام ١٧٩٥ على حجة (رفع المظالم) الشهيرة، حيث أدى تطاحن أمراء المماليك بجانب أوامر السلطان العثمانى عام ١٧٨٦ بمنع بيع الرقيق فى مصر وهو المصدر الأساسى لتغذية الطبقة العسكرية المملوكية إلى الضعف التدريجى لسلطتهم ورفض المصريين لاستبدادهم بل وثورتهم عليهم ومناداتهم بوضع أسس جديدة للعلاقة بينهم كحكام وبين المصريين كمحكومين، وهو ما تم بالفعل فى وثيقة شهيرة شبهها الدكتور لويس عوض بـ «الماجناكارتا الإنجليزية»، ويصف «الجبرتى» وقائع أحداث ثورة المصريين ومطالبتهم بتلك التسوية قائلاً: «فى شهر ذى الحجة ١٢٠٩ هجرية وقع به من الحوادث أن الشيخ «الشرقاوى» له حصة فى قرية بشرق بلبيس حضر إليه أهلها وشكوا من «محمد بك الألفى»، وذكروا أن أتباعه حضروا إليهم وظلموهم وطلبوا منهم ما لا قدرة لهم عليه، فاستغاثوا بالشيخ «الشرقاوى» الذى اغتاظ، وحضر إلى الأزهر وجمع المشايخ وقفلوا أبواب الجامع وذلك بعد ما خاطب «مراد بك» و«إبراهيم بك» فلم يبديا شيئًا، ففعل ذلك فى ثانى يوم وقفلوا الجامع وأمروا الناس بغلق الأسواق والحوانيت ثم ركبوا فى ثانى يوم واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم وذهبوا إلى بيت الشيخ «السادات»، وازدحم الناس على بيت الشيخ بحيث يراهم «إبراهيم بك»، وقد بلغه اجتماعهم فبعث من قبله «أيوب بك» الدفتردار فحضر إليهم وسلم عليهم ووقف بين أيديهم وسألهم عن مرادهم؟ فقالوا له نريد العدل ورفع الظلم



والجور، وإقامة الشريعة، وإبطال الحوادث والمكوسات التى ابتدعتموها وأحدثتموها، فقال لا يمكن الاستجابة إلى هذا كله، فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات، فقيل هذا ليس بعذر، وانصرف ولم يعد لهم بجواب، فانفض المجلس وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر، فاجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية وباتوا فى المساجد، وأرسل «إبراهيم بك» إلى المشايخ يعضدهم ويقول لهم أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطرى ومرادى وأرسل إلى «مراد بك» يخيفه عاقبة ذلك، فبعث «مراد بك» يقول أجيبكم إلى جميع ما ذكرتموه إلا شيئين ديوان بولاق ومطالبتكم المنكسر من الجاميكية (أى الضرائب المتأخرة) ونبطل ما عدا ذلك من الحوادث والظلم، وطلب أربعة من المشايخ وعينهم بأسمائهم فذهبوا إليه بالجيزة فلاطفهم والتمس منهم السعى فى الصلح على ما ذكر، ورجعوا من عنده وباتوا على ذلك تلك الليلة، وفى اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل «إبراهيم بك» فاجتمع الأمراء هناك وأرسلوا إلى المشايخ فحضر الشيخ «السادات» والشيخ «الشرقاوى» والسيد نقيب الأشراف، والشيخ «البكرى»، والشيخ «الأمير»، فذهبوا ومنعوا العامة من السير خلفهم ودار الكلام بينهم وطال الحديث وانحط الأمر على أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء وانعقد الصلح على أن يدفعوا ٧٥٠ كيسًا موزعة، وأن يرسلوا غلال الحرمين، ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق، وأن يبطلوا المظالم المحدثة والكشوفيات والتفاريد والمكوس ما عدا ديوان بولاق، وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس، وأن يسيروا فى الناس سيرة حسنة، وكان القاضى



حاضراً بالمجلس فكتب حجة عليهم بذلك وصدق عليها الباشا وختم عليها «إبراهيم بك»، وأرسلها إلى «مراد بك» فختم عليها أيضا وانجلت الفتنة.

كانت تلك من اللحظات البارزة في تاريخ بروز فكرة العقد الاجتماعي الذي يوثق للحقوق والالتزامات المتبادلة بين الحكام والمحكومين، وخطوة على طريق اختراق المحكومين لحاجز السلطة التي حرموا منها وكانت مقدمة طبيعية لخطوة أخرى أكثر تقدماً هي انتزاع حقهم في اختيار من يحكمهم.

توليـة محمـد علـي

مع مجيء الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت في ١٧٩٨ ونجاحها في احتلال مصر سقطت مشروعية حكم المماليك كحماة للوطن، لهذا عانت مصر بعد خروج الحملة الفرنسية من حالة فراغ سياسي تتنازع ثلاث قوى على ملئه، فهناك المماليك الذين يطمعون في العودة للحكم لنهب واستنزاف خيرات البلاد مجدداً، وهناك أيضاً العثمانيون الذين يعتبرون مصر جزءاً عزيزاً من إمبراطوريتهم ومصدر دخل لخزينتهم، وكان هناك أخيراً الإنجليز المتربصون لفرض سيطرتهم وتأمين طرق مواصلاتهم إلى الهند والشرق.

ومع سنوات المواجهة مع الحملة الفرنسية ظهر العديد من المتغيرات التي لم تتح لأي من تلك القوى الحزم أو القدرة على تحقيق طموحها في السيطرة منفردة، فالصراع بين فرق المماليك وأقطابهم قبل مجيء الحملة الفرنسية وبعد خروجها، ثم سنوات القتال أثناء الحملة، وتوقف



عملية شراء المماليك من الخارج طوال تلك السنوات أدى إلى نهاية واقعية لحكم المماليك، وإن لم يتم القضاء عليهم بشكل نهائي.

كذلك كان ضعف الدولة العثمانية وعجزها عن السيطرة على إدارة الأمور في مصر سابقًا لمجيء الحملة الفرنسية بسنوات طويلة، حيث اكتفت الدولة العثمانية بتسمية الوالي وإرسال قاضي القضاة والحصول على جزء من الضرائب، بينما انفرد المماليك بحكم البلاد الفعلي، ثم مع مجيء الحملة الفرنسية قام نوع من التحالف العثماني/ الإنجليزي لطرد نابليون والقوات الفرنسية، وهو التحالف الذي قيد إلى حد ما انفجار الصراع من أجل السيطرة على مصر بين الدولة العثمانية والإنجليز الذين جذب نابليون جزءًا كبيرًا من قوتهم العسكرية في الحروب الأوربية.

كانت فترة قيادة العلماء والمشايخ لعمليات المقاومة والمواجهة لجيش الغزو الفرنسي، ومشاركتهم في المؤسسات التي أقامها الفرنسيون بمثابة تمرين عملي على النضال والكفاح السياسي، وتكريس لوضعيتهم ومكانتهم كزعماء للأمة، حيث اعتاد الشعب أن يلجأ إليهم في الملمات، وأصبح تقليدًا أن يلعب هؤلاء دور الوسيط بين الحكام الغرباء وبين المصريين، وهو ما ساعد على تحولهم إلى زعماء للشعب، ورغم أن جهودهم انطلقت في الأساس من فكرة الوساطة إلا أن هذا النشاط سرعان ما تحول إلى دور إيجابي في الحياة العامة وفي تقرير الأمور، وصار لهم صوت مسموع في شئون مصر والمصريين خاصة بعد الدور الذي لعبوه في مواجهة الحملة الفرنسية.

فى تلك الفترة وفى ظل ذلك المناخ والصراع على حسم من له الغلبة فى حكم مصر ظهر «محمد على» الذى لم يكن يمتلك سندًا سياسيًا أو عسكريًا أو تاريخيًا يؤهله لحسم ذلك الصراع، لكنه امتلك قدرًا من الإرادة والحنكة السياسية والطموح الذى ساعده على ذلك، فـ«محمد على» لم يكن أكثر من تاجر تبغ مغمور فى «قولة» جاء مع فرقة عسكرية من «مقدونيا» أرسلها السلطان العثمانى «سليم الثالث» فى إطار حملته لطرد جيش الحملة الفرنسية من مصر، واستطاع بفطنته أن يوظف لمصلحته الصراع السياسى الذى أعقب خروج الحملة الفرنسية فى محاولة لسد الفراغ والانفراد بحكم مصر، والذى دار بين القوى القديمة أو التقليدية (المماليك/العثمانيين) والقوى الخارجية (الإنجليز) وأخيرًا القوى الجديدة (الزعامة الشعبية من العلماء وشيوخ التجار والطوائف الحرفية) معتمدا فى ذلك على القوى الجديدة من الزعامات الشعبية.

فعلى امتداد الحكم المملوكى العثمانى أدت العلاقة المفقودة بين الصناع والتجار والعلماء من جهة وجنود الإنكشارية العثمانية من جهة أخرى، بجانب الاستغلال والنهب المتزايد من جانب البكوات المماليك، إلى إضفاء مسحة شبه وطنية على الثورات التى تفجرت، والتى كانت فى جوهرها ثورات السكان الوطنيين على طبقة حاكمة أجنبية، لكن القطيعة الكاملة بين الحكام والمحكومين لم يكن قد آن أوانها بعد، فقد كانت بحاجة لاحتلال فرنسى وفشل واضح للبكوات المماليك فى أداء واجبهم فى حماية البلاد من الغزو، مع أن هذا هو مبرر وجودهم الوحيد، ليدق آخر مسمار فى نعشهم، هذا هو ما يفسر إلى درجة كبيرة

سبب قيام الأهالى وقيادتهم الوطنية بالتحول تجاه شخصية مجهولة مثل: «محمد على باشا» بدلاً من قبول حكم البكوات المماليك مرة أخرى بعد خروج الفرنسيين، لقد كان تغيير العلاقة بين الحكام والمحكومين محتوما بنهاية القرن، إذ أدرك أولئك الذين لهم مصالح مكتسبة (من فلاحين وتجار وصناع) جسامة ما يتهدد مصالحهم نتيجة للحكم الفوضوى للبكوات المماليك، لقد فرض الاحتلال الفرنسى ١٧٩٨ وقفاً مؤقتًا للمزيد من الاضطرابات الداخلية ضد البكوات، إذ صارت تلك الاضطرابات موجهة ضد الغزاة الفرنسيين، وأجل يوم تصفية الحسابات مع المماليك لمدة ثلاث سنوات، تبعها أربع سنوات أخرى من الصراع من أجل البقاء أو السيادة على مصر بين القوى المتنافسة، وهو الصراع الذى انتهى بانتصار «محمد على» وتسليمه حكم مصر عام ١٨٠٥ من قبل قادة المقاومة الشعبية ضد الحملة الفرنسية والذين برز دورهم خلالها، وهو ما كان يعد خروجًا إلى حد ما عن الدور السياسى التقليدى الذى ظلت هذه القوى تقوم به كوسيط بين الحكام والشعب طوال الحقبة المملوكية العثمانية، حيث تحركت فى المساحة التى تسمح بالعمل على رفع المظالم التى يوقعها الأولون بالأخيرين أو تخفيفها، وهو الدور الذى كانت له آلياته الخاصة، ولم تكن السنوات الثلاث التى قضاها الفرنسيون فى مصر تشكل مدة كافية لتهيئتهم للعب دور مختلف بشكل كامل يطرحون فيه على أنفسهم مسئولية القيادة المباشرة لحكم البلاد، بالإضافة إلى هذا فالقوى التقليدية أو من تبقى منها (المماليك، قوات الوالى العثمانى) ظلت رغم كل ما أصابها من ضعف وهزال هى القوة العسكرية الوحيدة بالبلاد بعد خروج الفرنسيين بينما كان

المصريون متجردين منه، كما أن المصريين لم يعتادوا على تولى مناصب الإدارة، يؤكد ذلك أنهم لم يأخذوا مأخذ الجد نظام الديوان الذى أشركهم فيه «نابليون» بل تعاملوا معه على أنه نظام مفروض من المحتل الأجنبى، حتى أن «نابليون» نجح بصعوبة فى إقناع الشيخ «أحمد الغريشى» فى تولى منصب القضاء الشرعى بعد أن هرب القاضى التركى عقب دخول الحملة الفرنسية لمصر، بل إن الرجل فقد منصبه بمجرد خروج الحملة من مصر.

ورغم هذا لا يمكن إغفال الدور الحاسم الذى لعبته الزعامات الشعبية والذين كانوا بمثابة وكلاء الشعب ومناداتهم بـ «محمد على» واليًا مختارًا على مصر فى ١٣ مايو ١٨٠٥، فبعد خروج قوات الحملة الفرنسية ومع مجىء عام ١٨٠٤ تولى «خورشيد باشا» منصب والى مصر من قبل السلطان العثمانى ولم يكن «خورشيد باشا» خيرًا من سابقيه، فتعددت مظالمه وكثرت مساوئه حتى ضاق الناس ذرعًا بإدارته للبلاد، ولجئوا كعادتهم إلى العلماء والمشايخ مما قوى من مكانة هؤلاء أكثر فأكثر خاصة بعد الضرائب الجديدة التى فرضها «خورشيد باشا» على أرباب الحرف والصنائع فضجوا منها وأقفلوا محلاتهم واندفعوا إلى الأزهر يرفعون شكايتهم إلى العلماء، وتوالى احتشاد الجموع حول الأزهر، فلما بلغت الأخبار الوالى «خورشيد باشا» كلف السيد «عمر مكرم» بفض الجماهير من حول الأزهر، فطلب منه «عمر مكرم» رفع الضريبة، واضطر الوالى إلى الاستجابة، لكن بقى من تأثير هذه الانتفاضة أن الأهالى باتوا متحفزين للثورة ومتيقنين أنه أصبح فى استطاعتهم المقاومة والإضراب بالفعل، ومع ذلك لم تكف



عمليات السلب والنهب التى مارسها الجنود الدلاة الذين استمروا فى الاعتداء على أموال الناس وأرزاقهم، فى الوقت الذى غض فيه الوالى الطرف عن هذه الأعمال لكى يستعين بهم فى مواجهة خصومه، اغتنم «محمد على» الفرصة وقرر مناصرة العلماء والأهالى وانحاز إلى صفهم، مما دفع الوالى إلى السعى لدى السلطان العثمانى لاستصدار فرمان بإبعاد «محمد على» وتوليته ولاية جدة، لكنه تباطأ فى التنفيذ ورفض الصعود للقلعة لتلقى فرمان التعيين.

وفى ١١ مايو ١٨٠٥ طلب الوالى الاجتماع بالمشايخ والعلماء وأخبرهم بأن لديه أوامر من السلطان بعزل من يشاء وتولية من يشاء وأكثر من هذا قام الوالى باستبقاء المشايخ كرهائن عنده بالقلعة، وعلى إثر تزايد اعتداءات الجنود الدلاة على الأهالى وتخريب منازلهم وقتل عدد منهم اندفع الأهالى إلى الأزهر فى حالة ثورة وهياج واحتشدوا حوله مطالبين العلماء بالتدخل لدى الوالى لوقف اعتداءات الجنود ولما لم يستجب الوالى لطلبهم تحول هياج الأهالى إلى ثورة عارمة شملت أنحاء القاهرة وأضرب العلماء عن الدروس وأغلقت المحلات والأسواق وتدافع الأهالى للشوارع والميادين وانهالت بالحجارة على وكيل الباشا الذى سعى لمقابلة المشايخ والعلماء لوقف الثورة، هنا كان رد العلماء وقف اعتداءات الجنود الدلاة وجلاءهم عن القاهرة فى غضون ثلاثة أيام، ورفضوا لقاء الوالى، مما بدا واضحاً أنهم قرروا المواجهة والتصدى للوالى وجنوده، واجتمع العلماء فى ١٢ مايو ببيت القاضى واحتشدت الجماهير حول الدار معبرة عن سخطها على الوالى والحكم العثمانى وقد تعالت صيحتها الشهيرة «يا رب يا متجلى، اهلك



العثمانلى» وفى الاجتماع طلب زعماء الشعب من القاضى أن يستدعى وكلاء الوالى لحضور الجلسة التى اتخذت طابعًا شرعيًا، وعندما حضروا عرض الزعماء مطالب الشعب وتتمثل فى:

- عدم فرض ضريبة جديدة على المدينة دون أن يقرها العلماء وكبار الأعيان.
- أن يغادر الجنود القاهرة وأن تنتقل حامية القاهرة إلى الجيزة، وألا يسمح بدخول أى جندى إلى القاهرة حاملاً سلاحه.
- أن تقتصر الحانات ومحال الترفيه التى تستقبل الجنود على جزيرة الروضة.
- أن تعاد فى الحال المواصلات بين القاهرة والصعيد.
- إمداد قوافل مكة بالحراسة اللازمة.

وكتبت وثيقة بهذه المطالب وسلمت صورتها إلى القاضى، وحملها وكلاء الوالى إليه بالقلعة، فأدرك خطورة الوضع وأن ثورة توشك أن تطيح به. ولما كان السيد «عمر مكرم» فى مقدمة الزعماء الذين صاغوا هذه الوثيقة، فإن «خورشيد باشا» أراد أن يستدعيه مع نفر من العلماء لاعتقالهم لكن «عمر مكرم» فطن للأمر وأشار على زملائه برفض الاستجابة لطلب الوالى الذى اعتبر رفضهم نوعًا من التمرد والعصيان ورفض بالتالى الاستجابة إلى مطالبهم، فعقد العلماء والزعماء اجتماعًا ثانيًا فى اليوم التالى تم فيه عزل «خورشيد باشا» الذى جاء فى وثيقة عزله التى سلموها له «للشعوب طبقا لما جرى به العرف قديمًا، ولما تقضى به أحكام الشريعة الإسلامية، الحق فى أن



يقيموا الولاة، ولهم أن يعزلوهم إذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم لأن الحكام الظالمين خارجون عن الشريعة»، كما تم اختيار «محمد على» واليا على مصر وفقًا لشروط الزعماء التى سجلوها فى وثيقة نصت على أنه « تم الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم، وألا يفعل أمراً إلا بمشورة العلماء وأنه متى خالف الشروط عزلوه».

واستمر دور العلماء والزعماء فى دعم ومساندة حكم «محمد على» فى سنواته الأولى فى مواجهة دسائس رجال الدولة العثمانية من جهة والإنجليز وصنائعهم المماليك من جهة أخرى، وذلك لاقتلاعه من كرسى الولاية، بالإضافة إلى مساهمتهم بنصيب كبير فى توجيه الشئون العامة، وقد شكل هذا الدور نقلة كيفية فى دور الزعامة السياسية الشعبية فى رسم ملامح النظام السياسى، فقد كان المتبع قبل ذلك أن يخلع الأمراء المماليك الوالى أو الباشا العثمانى الذى لا يريدونه وينتدبون من يقوم مقامه إلى أن يعين السلطان العثمانى الوالى الجديد فيحل محله، لكن تولية «محمد على» اختلفت، فلأول مرة يتم خلع الوالى العثمانى على يد المدنيين من قادة الحركة الشعبية من العلماء والمشايخ والتجار، ليس هذا فقط بل إنهم قاموا باختيار الوالى الجديد وتنصيبه وليس مجرد انتداب والٍ مؤقت لحين مجىء الوالى المعين من قبل السلطان العثمانى، والثالثة أن السيد «عمر مكرم» زعيم الحركة الشعبية التى ساندت تنصيب «محمد على» قام بمراقبة أعمال الوالى بل ودعمها ونقدها، وهو ما أدى فى النهاية لصدام متوقع تم فيه نفيه، إلا أن هذا التحول فى دور الزعامات الشعبية كان خطوة لابد منها على طريق حكم المصريين

لأنفسهم بأنفسهم، وهو ما كان يتطلب منحهم الفرصة للتدريب على إدارة الحكم والإمساك بمقاليد مؤسسات الدولة وهى الفرصة التى وفرتها لهم جهود محمد على فى تأسيس الدولة الحديثة.

بناء الدولة الحديثة

لا ترتبط عملية التحول التاريخى من حقبة إلى أخرى بطول الفترة الزمنية اللازمة لعملية التحول بل بمدى عمق التحولات، فمن المعروف أن الأمم تمر بين الحين والآخر بفترات انتقالية تصبح عملية التغيير فيها ضرورية، وتصدر هذه الضرورة فى التغيير غالبًا عن العجز الناجم عن عدم قدرة النظام القائم على اللحاق بالمتغيرات التى تصنعها عملية التطور الإنسانى، وهى عملية مستمرة ودائمة لا تتوقف، وقد عرفت مصر هذا الموقف خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر والذى وصل إلى ذروته مع وصول الحملة الفرنسية إلى البلاد فى أواخر ١٧٩٨/١٨٠١، والتى تكفلت بكشف العجز التاريخى البالغ الذى واجهه الحكم العثمانى المملوكي فى ذلك الوقت، الأمر الذى تأكد معه أنه خرج عن دائرة العصر، وكان مطلوبًا أن يأتى من يملك القدرة على تشييعه إلى مقبرة التاريخ، وهو الدور الذى أداه بنجاح «محمد على».

وقد تبلور مشروع الدولة الحديثة فى مصر لدى « محمد على» على أساس استقلاله بحكم مصر وتثبيته فى أسرته، لكنه أدرك منذ اللحظة الأولى أن نجاحه فى تثبيت حكمه أو دعم استقلاله مرهون بامتلاك عناصر القوة التى تمكنه من ذلك وهى:

١- القوة العسكرية (جيش قوى على نمط الجيوش الأوربية التى رآها تتصارع على أرض مصر).

٢- القوة الاقتصادية (التى توفر له الموارد اللازمة لبناء قوته العسكرية وصرح دولته المستقلة).

وكانت كل الإجراءات والسياسات التى اتبعها «محمد على» تندرج فى هذا الإطار لتوفير أقصى قدر من القوة العسكرية والاقتصادية لتثبيت حكم دولته المستقلة بداية من مواجهته الإنجليز والقضاء على أى نفوذ داخلى لهم، وتخلصه من بقايا القوى المملوكية وإبادة من تبقى من المماليك، وتفكيكه للزعامة الشعبية والتخلص منها، نهاية بحروبه الخارجية التى استهدفت دعم علاقته بالباب العالى (حربه ضد الوهابيين/ اليونانيين) ومساعدته على التخلص من الفرق العسكرية غير النظامية من بقايا الأرناؤود والأتراك.

وكما أشرنا، فإنَّ نجاحه فى تجاوز تلك العقبات التى كانت تهدد استقرار حكمه واستقلاله النسبى عن الدولة العثمانية كانت مرهونة بامتلاكه وتنميته لمصادر القوة العسكرية والاقتصادية وهى العملية التى تمحورت حولها جهوده لتأسيس الدولة المصرية الحديثة، ولعبت فيها عملية بناء القوة العسكرية دور القاطرة.

وقد اعتمدت جهود «محمد على» لبناء قوة مصر الذاتية (العسكرية، والاقتصادية) على المحاور التالية:

أولاً: بناء جيش حديث وقوى على النظام الأوربى (لحماية مسعى الاستقلال ودعمه).

ثانيًا: إعادة بناء الاقتصاد المصرى (لتوفير الموارد اللازمة لبناء قوته العسكرية).

ثالثًا: تحديث التعليم (لتوفير الخبراء والفنيين للمؤسسة العسكرية وللمؤسسات الاقتصادية ولأجهزة الدولة الإدارية).

رابعًا: تطوير وإصلاح نظم الإدارة والتشريعات والخدمات.

ورغم اهتمام محمد على بتلك المحاور الأربعة لامتلاك عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية إلا أن نجاحه فيها أدى إلى نهضة شاملة، انعكست على كل مجالات الحياة فى عصره.

احتل بناء الجيش والأسطول مكانة متميزة فى مشروع «محمد على»، فقد كانت المؤسسة العسكرية من أهم المؤسسات التى اعتمد عليها لتحقيق طموحاته فى مصر، وقد ساهم الجيش أكثر من غيره من المؤسسات العديدة التى شاهدتها مصر أثناء عصر «محمد على» الطويل فى تغيير طبيعة المجتمع المصرى بشكل جوهرى، فنظام التجنيد الذى اعتمد عليه هذا الجيش غير من علاقة الأهالى بالدولة تغييرًا أساسيًا، وأثر فى طبيعة تلك الدولة بأجهزتها الإدارية المختلفة، بل إنه استحدث الكثير من أجهزة تلك الدولة، كما كان هذا الجيش السبب الرئيسى فى إقامة العديد من المؤسسات التى ارتبطت به ارتباطًا وثيقًا من مدارس ومصانع ومستشفيات ومطابع وغيرها، وقد ساهمت هذه المؤسسات بدورها هى الأخرى فى تغيير طبيعة المجتمع المصرى.

كان الجيش المصرى فى مطلع حكم «محمد على» يتكون من أخلاط من الترك والدلاة والألبان والأرناؤود والدروز التى تعودت على



الفوضى والتحلل من الطاعة والنظام، وإذا تأخرت رواتبهم انقضوا كالذئاب الضارية على الأسواق ينهبون ويسلبون كل ما يقع تحت أيديهم، فيسارع التجار بغلق دكاكينهم والهرب إلى بيوتهم يحصنون بها إلى أن ينجلي الموقف وتزول السحابة السوداء التى تصيب الناس فى أعراضهم وأموالهم. وكان هؤلاء الهمج يطلق عليهم الباشبوزق أو الجنود غير النظاميين. وكانوا من أكثر المقاومين لخطط محمد على فى بناء جيش حديث على النمط الأوربى، فشقوا عليه عصا الطاعة، وأعلنوا العصيان والتمرد عليه، بل دبروا مؤامرة لاغتياله فى عام ١٨١٥.

وقد اتجه فكر «محمد على» لبناء جيش حديث محترف يخضع لقواعد الانضباط والضبط والربط كما فى الجيوش النظامية الحديثة.

ولم تكن عملية بناء الجيش والأسطول فى عهد «محمد على» مجرد عملية لبناء مؤسسة عسكرية من الجنود النظاميين المحترفين، بل كان الجيش والأسطول هنا هما الدعامة التى شاد عليها « محمد على» كيان مصر المستقلة، فكل مشروعات دولة «محمد على» تمحورت وارتبطت بعملية بناء الجيش والأسطول، فقيام «محمد على» بإنشاء العديد من المؤسسات التعليمية العليا أو المتوسطة ارتبط ببناء المؤسسة العسكرية للحصول على الضباط المؤهلين، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل كان أحد أهم أهداف البعثات العلمية لأوربا هو اكتساب العلوم العسكرية لكى يحل المبعوثون عند عودتهم محل المدربين الأجانب فى المدارس الحربية؛ لهذا وجه الكثير من المبعوثين لدراسة الفنون الحربية والإدارة العسكرية، والملاحة والفنون البحرية أو لدراسة العلوم

والمهارات المرتبطة بالصناعات العسكرية بشكل مباشر مثل: الهندسة الحربية، صناعة الذخائر، وصب المدافع والقنابل، صناعة السيوف، صناعة البنادق والطبنجات، بناء السفن.

حتى عملية بناء القاعدة الصناعية ارتبطت أيضًا باحتياجات تطوير وتسليح المؤسسة العسكرية سواء كانت صناعات عسكرية مباشرة خاصة بالتجهيزات العسكرية، أو الصناعات المدنية المرتبطة بتوفير الاحتياجات المباشرة للجنود.

وقد بدأ «محمد على» التفكير فى تأسيس الجيش النظامى عام ١٨٢٢، وقد لاقى صعوبة شديدة فى تجنيده المصريين، حيث لم يألفوا الخدمة العسكرية؛ لأنهم لم يكونوا مكلفين بها لسنوات طويلة.

وفى أوائل حكم «محمد على» كان الجيش مؤلفًا من نحو ٢٠٠٠٠ من الجنود غير النظاميين، أما الجيش النظامى فتشير إحصاءات عام ١٨٣٣ إلى أنه وصل إلى ١٩٤٠٣٢ مقاتلاً موزعين على أسلحة الجيش المختلفة (المشاة، الفرسان، المدفعية، المهندسين) ومنهم أيضًا طلبة المدارس العسكرية وعمال الترسانات البحرية وفى عام ١٨٣٩ وصل جنود الجيش النظامى بدون البحرية إلى ٢٣٥٨٨٠ مقاتلاً.

وبجانب الجيش البرى اهتم «محمد على باشا» ببناء أسطول بحرى مقاتل منذ بداية حكمه وحتى قبل تأسيس الجيش النظامى، ففى أوائل ١٨١٠ وفى عام ١٨٤٣ بلغ عدد سفن الأسطول المصرى ٣٦ قطعة بحرية مسلحة بـ ١٨٥٧ مدفعًا وتحمل ١٦٨٠١ جندى وضابط بحرى.



ساعدت هذه القوة العسكرية الحديثة « محمد على» على أن يخوض سلسلة من الحروب المتتالية فى الجزيرة العربية والسودان ثم الحرب اليونانية، وهى الحروب التى يجب النظر إليها على أنها شكلت جزءًا من مساعى «محمد على» لتأكيد استقلال مصر فى إطار الوطنية المصرية، وهو النهج الذى يؤكد عليه «عبد الرحمن الرافعى» فى تأريخه لتلك المرحلة، حيث كانت تلك الحروب خير إعلان عن قوة الجيش المصرى، وحسن نظامه، وكفاءة قواده، وشجاعة جنوده، وهو ما ظهر خاصة فى الحرب اليونانية، حيث برهنت انتصارات الجيش والأسطول المصرى على أنه أرفع شأنًا وأشد بأسًا من الجيش والأسطول التركى، وكان لهذه الميزة أثرها فى توطيد دعائم الدولة المصرية الفتية وإعلاء شأنها حيال السلطنة العثمانية، بحيث لم يعد يسهل على السلطان أن ينظر إلى «محمد على» كوالٍ من ولاة السلطنة العثمانية، بل جعلته الحرب ندًا له وملكًا مهيب الجانب، قوى البأس والسلطان، فلا غرو أن قويت فى نفس « محمد على» بعد تلك الحرب فكرة إعلان الاستقلال، تلك الفكرة التى ساورته منذ رسخت قدمه فى الحكم، وكان يعمل لها بثبات وحكمة وينتهز الفرص ويهيئ الوسائل ويرسم الخطط لتحقيقها.

بالإضافة إلى هذا فإن نجاح «محمد على» فى بناء جيش نظامى، وتأسيس العسكرية المصرية فى العصر الحديث لم يؤدِّ فقط إلى تثبيت استقلال الدولة المصرية، بل تحولت هذه العملية بمجملها إلى قاطرة لتحديث المجتمع المصرى وإعادة بناء اقتصاده كما أشرنا من قبل، بالإضافة إلى أن الجيش أصبح إحدى الفرص المتاحة للمحكومين من



الفلاحين للحراك الاجتماعى، بخلاف الانضمام لصفوف موظفى الحكومة والعلماء، كذلك كان بناء الجيش خطوة ضرورية لتمصير البلاد، فبدون جيش مصرى كانت البلاد ستظل دائماً واقعة تحت رحمة المرتزقة والفرق العسكرية الأجنبية، وبدون الحاجة إلى الجيش والتى خلقتها متطلبات التوسع والغزو، ما كان هناك حاجة إلى إرسال البعثات التعليمية وإنشاء المدارس الفنية لتدريب الرجال من أجل مختلف فروع الجيش، وما استتبع كل هذا من تخريج أطباء ومهندسين وفنيين من كل نوع، وكانت المصانع والورش العسكرية مجالاً لعمل وتدريب الآلاف من العمال المصريين، لقد كان الجيش بمثابة المعلم الأعظم وعامل التجانس الأكبر الذى تحول فيه الفلاحون إلى مواطنين، فقد تعلم الفلاح المصرى الذى جند فى الجيش درساً فى الهوية الوطنية والولاء لوحدة جغرافية محددة، وعندما أوقع الهزيمة بالجيش العثمانى جيش السادة الذين حكموه طيلة ثلاثة قرون اجتاحه إحساس بالعزة وأظهر أنه يمضى بخطى ثابتة على طريق التمصير ونمو الهوية الوطنية، وهو ما دفع المصريين من الجنود والضباط إلى رفض تقبل الأسرى العثمانيين كضباط لهم فى جيشهم المصرى بعد انتصارهم عليهم خلال حروب سوريا والأناضول ١٨٣١/١٨٤٠، والتى وصلت فيها فوهات مدافع وبنادق الجيش المصرى إلى أبواب عاصمة الإمبراطورية العثمانية.

لهذا ليس من المستغرب أن يقوم الجيش - بعد أربعة عقود فقط من الحروب التى سعى فيها لتأكيد استقلال الدولة المصرية - بقيادة ثورة أخرى للتحرر السياسى والاجتماعى تحت قيادة «عرابى» وزملائه من ضباط الجيش المصريين.



كان لتأسيس «محمد على» الجيش المصرى الفضل فى عودة المصريين إلى صناعة السلاح بعد أن هجروها لقرون منذ أن اتصلت مصر بالإمبراطورية اليونانية والرومانية والعربية، وهى إمبراطوريات كانت تعتمد فى حروبها أو فى حكم البلاد التى فتحتها، ومنها مصر، على المرتزقة من العبيد أو من شعوبها الخشنة، وكان بناء الجيش المصرى على يد محمد على فرصة أتاحت للمصريين الانصهار فى كتلة واحدة منتظمة، مكنتهم عبر الحروب من الالتقاء فى ميادين القتال بشعوب أخرى؛ وهو ما ساهم فى نمو شعورهم بشخصيتهم وبوحدتهم واختلافهم عن غيرهم من الشعوب.

لهذا كان تأسيس الجيش المصرى بالإضافة إلى كل الإنجازات والمشروعات التى تميز بها عصر «محمد على» من مدارس وبعثات ومشروعات صناعية وأسس جديدة لتنظيم الدولة بمثابة الأرض الخصبة التى نمت فيها معانى الوطنية المصرية، والتى ظهرت فى كبرياء أهل الريف وفقراء المدن واعتزازهم بزى الجندية، كما أشار الجبرتى فى كتاباته، وكما ترددت بشكل واضح فى كتابات رفاعة الطهطاوى، وعلى مبارك وغيرهما من كتاب ذلك العصر، ففى كتاب «رفاعة الطهطاوى» المعنون بـ«مباهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية»، والذى وضع لمطالعة طلاب المدارس كانت، هناك أول إشارة للوطن ومعناه، ومصر ومزاياها، ثم يقترب «على مبارك» أكثر من فكرة القومية فى كتابته، وكلاهما من الذين أرسلهم «محمد على» فى البعثات العلمية لأوربا.



كذلك فإن هذا الصرح الكبير قام على المساواة بين المصريين، وهو ما يظهر بشكل واضح فى الحماية التى خص بها الباشا المسيحيين من كل المذاهب وفى ضمه لخدمته أشخاصًا قادرين دون أى تمييز فى الدين.

وكان التحول النوعى الذى أرساه محمد على - سواء فى سياسة التسامح الدينى أو فى بناء الأساس الموضوعى - لتبلور مفهوم المواطنة بمعنى المساواة بين كل طوائف وأبناء الأمة - هو اشتراك الأقباط واليهود فى حياة الجندية، خلافًا لما كان معمولاً به فى الدولة الإسلامية (حيث اقتصر حمل السلاح على المسلمين)، حيث دخل المسيحيون واليهود إلى الجيش والأسطول المصرى فى ظل نظام التجنيد الذى وضعه محمد على لأول مرة مثلهم مثل أقرانهم المسلمين؛ وهو ما أدى إلى كسر الحواجز أو التقسيمات الطائفية بين فئات المجتمع، كإحدى أهم سمات الدولة القومية الحديثة، ولهذا ساهم النظام الجديد للجندية فى فرض وحدة السلطة، وتأمين البلاد، وإيجاد نوع من الوطنية المتجانسة فى مصر؛ وهو ما يعنى أن الجيش أصبح مؤسسة لتكوين وبلورة المواطنة بالمعنى المدنى الحديث.

وكان لإعادة التنظيم لجهاز الدولة الإدارى وإقامته على أسس حديثة أثره الأكبر أيضًا فى بناء صرح الوعى القومى وتدعيم الجذور الأولية لمفهوم المواطنة.

«روح انظر غيرى، أنا مشغول فى شغلى، إنتم إيش بقالكم فى البلاد، لقد انقضت أيامكم.. إحنا صرنا فلاحين الباشا» كانت هذه هى



الإجابة التى رد بها الفلاحون المصريون على طلب الملتزمين تشغيلهم فى أراضيهم سخرة، وهى الإجابة التى سجلها الجبرتى شيخ المؤرخين المصريين فى يوميات شهر مايو عام ١٨١٤ فى كتابه «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار»، أى بعد أقل من عشر سنوات من تولية «محمد على» حكم البلاد، وهى إجابة لها مدلولها السياسى والإدارى الذى يشير إلى أن السلطة المركزية فى القاهرة ممثلة فى « الباشا» قد وصلت إلى أعماق الريف فى غضون سنوات قليلة من تولى «محمد على» منصبه؛ وهو أمر يشير إلى تحول نوعى فى طبيعة النظام السياسى الإدارى فى مصر فى ضوء ما هو معروف عن العزلة التى عاشها الريف المصرى لقرون طويلة عن السلطة المركزية، التى لم يعرف منها إلا ممثلى الملتزمين والذين كانوا فى الغالب الأعم من أبناء القرية الذين يعيشون بها، وإذا كانت السلطة المركزية قد وصلت الريف على هذا النحو ذى الدلالة، فمن الطبيعى أن تكون تلك السلطة قد أحكمت قبضتها من قبل على المدينة؛ مما شكل الخطوة الأولى لإقامة مشروع الدولة الحديثة في مصر، حيث شهدت مصر فى عهد «محمد على باشا» تغيراً بارزاً فى دور سلطة الحكم فى البلاد، فلم تعد مهمة تلك السلطة قاصرة على الجباية وحفظ الأمن، بل أصبحت جهازاً معقد التركيب، أعاد تنظيم الموارد الاقتصادية للبلاد، وأقام قطاعًا إنتاجيًا جديدًا هو القطاع الصناعى، وإلى جانبه قطاع خدمى، الذى حول طبيعة الدولة من مجرد جهاز للجباية إلى سلطة مسئولة عن الأمن وتقديم الخدمات والنهوض بثروة البلاد، وعرفت مصر لأول مرة مثل هذه المؤسسات الخدمية والإدارية التى أقيمت بمعرفة الدولة وتحت

رعايتها؛ وهو ما أدى إلى تغيير نوعى فى وظيفة جهاز الدولة التى عرفها المجتمع المصرى على امتداد تاريخهم، هذا التغير الذى صحبه تغيير مواز فى بنية وشكل مؤسسات الدولة وتنظيمها الإدارى، فعلى الرغم من أن «محمد على» استطاع القضاء بشكل كامل على نظام المماليك السياسى، ورغم ميله للحكم المطلق، فإنه مع ذلك عمل على تنظيم وإصلاح أجهزة الحكم حيث ألف سبعة دواوين هى: (الجهادية، والبحرية، والتجارة، والشئون الخارجية، والمدارس، والأشغال، والأبنية)، وكان يرأسها الديوان العالى الذى يشبه حاليًا مجلس الوزراء بعد أن تطور فى عام ١٨٣٤ وأصبح اسمه المجلس العالى، والذى يضم نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهم شيخ الأزهر، واثنين من التجار يختارهم كبير تجار العاصمة، واثنين من ذوى المعرفة بالحسابات، واثنين من الأعيان عن كل مديرية، وكان «محمد على» يتداول مع أعضائه فى الشئون المتعلقة بالحكومة قبل الشروع فى تنفيذها، وفى عام ١٨٣٧ وضع «محمد على» القانون الأساسى المعروف بسياستنامة، والذى أحاط بنظام الحكومة واختصاص كل مصلحة من مصالحها العامة وحصر السلطة فى سبعة دواوين (وزارات) هى:

الديوان الخديوى: للنظر فى شئون الحكومة الداخلية العامة، وله سلطة قضائية؛ إذ كان يفصل فى بعض الدعاوى الجنائية، أما الدعاوى الشرعية فقد كانت تحال إلى المحاكم الشرعية إلى أن أنشئت جمعية الحقانية عام ١٨٤٢ لمحاكمة كبار الموظفين على ما يقومون به فى أعمالهم.



ديوان الإيرادات: وهو يشبه وزارة المالية، ويقوم بحساب إيرادات المديريات والجمارك والمقاطعات والزمامات.

ديوان الجهادية: وإليه يرجع النظر فى نظام الجنود البرية، ومهمات الفيالق، وورش السلاح والبارود والمؤن العسكرية.

ديوان البحرية: مسئول عن شئون الأسطول وما يتبعه من ترسانات بحرية.

ديوان المدارس: وإليه يرجع النظر فى أمور المدارس الابتدائية والعليا، والكتبخانة، والوقائع المصرية، ومطبعة بولاق، وبعض المصالح الأخرى.

ديوان الأمور الإفرنكية والتجارة المصرية: وهو مسئول عن العلاقات الخارجية ومعاملة الأجانب.

ديوان الفابريقات: وهو مسئول عن النظر فى أمور الفبريقات كافة (ويشبه وزارة الصناعة حاليًا).

وكانت المجالس السابقة مجالس حكومية تنفيذية.

وكان الموظفون الذين تزود بهم الدواوين يختارون من المدارس الحكومية، وكان عليهم تأدية امتحانٍ للتعيين، لهذا فإنه بنهاية القرن حلت اللغة العربية محل اللغة التركية تمامًا فى أجهزة الحكومة، وقد ساعد هذا على التقدم خطوة إلى الأمام فى طريق تمصير البلاد.

كما عمل «محمد على» على تطوير وتنظيم الجهاز القضائى، ووضع الأساس للبنية التشريعية والقانونية لدولته كإحدى أهم سمات

التحديث، ويجمع كل الذين تصدوا لدراسة تاريخ القانون الجنائى المصرى على أن «محمد على» اهتم بإصدار سلسلة من التشريعات والقوانين العقابية والتى تحولت من مجرد لوائح خاصة لمعالجة جرائم بعينها إلى قوانين عامة شاملة تعالج كافة الجرائم والمخالفات، ولعل أشهر هذه اللوائح العقابية «لائحة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح» التى صدرت فى يناير عام ١٨٣٠، كانت اللائحة دليلاً لكيفية زراعة المحاصيل بالطريقة الصحيحة وكيفية قيام المستويات المختلفة من الموظفين بتصريف شئونهم فى البيئة الريفية من أجل تحقيق النجاح، وكانت الوثيقة مزيجًا من وسائل تحسين الزراعة، ومعها بعض قواعد الإجراءات الجنائية والمدنية، ثم صدرت بعد ذلك لائحة عام ١٨٤٧ التى تنص على عدم جواز إبعاد الفلاح عن أرضه التى فى حيازته ما دامَ يفى بالتزاماته الضريبية، كما نظمت كيفية استرداد الفلاح لحيازته التى رهنها أو هجرها أو التى صودرت منه لعدم دفع الضرائب، وبجانب سلسلة التشريعات جعل الباشا للديوان الخديوى اختصاصًا قضائيًّا وأنشأ فى عام ١٨٤٢ (جمعية الحقانية) لمحاكمة الموظفين أو للحكم فى الجرائم التى تحال إليها من الدواوين وكانت بمثابة محكمة جنايات وجنح، كما أنشأ محكمة تجارية تسمى (مجلس التجارة) للفصل فى المنازعات التجارية.

وساعدت جهود «محمد على» فى إعادة تنظيم مؤسسات وأجهزة الدولة وتطويرها على فرض سلطته وهيبة دولته على أرجاء البلاد التى أصبحت تتمتع فى عهده بحكومة قوية قضت على الفوضى التى كانت أطنابها ضاربة فى أرجاء القطر، طوال الحقبة المملوكية

العثمانية، وبهذه الحكومة أمكنه أن يتم تنفيذ الإصلاحات التى فكر فيها بعد أن تميز عصر المماليك بفقدان الضبط والربط فلم يكن المزارعون والتجار والملاك يأمنون على أموالهم وأملاكهم، بل كانت تتخطفها المناسر وقطاع الطرق.

هذه المؤسسات والهيئات لم تكن قاصرة على فئة من المصريين دون الأخرى بل استوعبت كل طوائف المجتمع فى ظل سياسة التسامح الدينى التى شهدها عصر محمد على؛ وهو ما دعم مفهوم المواطنة والمساواة فى اعتلاء الوظائف العامة.

فعلى امتداد العصر العثمانى المملوكى لم يلعب أقباط مصر إلا دورًا ضئيلاً فى حياة المجتمع المصرى، واقتصر هذا الدور على احتفاظهم بجزء من العمل الإدارى الذى لم يخرج من أيديهم منذ عصور بالغة القدم وتحدد فى مسك سجلات الضرائب والدخول والملكيات؛ حيث أدرك الأقباط من جانبهم، على امتداد عصور ما قبل دولة «محمد على» عملية استبعادهم بسبب الدين من الوظائف الإدارية الأخرى، وأدركوا أية فائدة تعود عليهم حين يكونون نافعين بشكل تام لهؤلاء الحائزين على السلطة المطلقة، نتيجة لهذا أخفوا كل ما يمكن أن يساعد على نقل الوظائف التى يشغلونها إلى أيد أخرى، وتوصلوا بمعونة من المبادئ الأولية للحساب، وبأسلوب الكتابة الدارجة وبحروف لغتهم القديمة التى يستخدمونها فى كتابة العربية، توصلوا إلى جعل عمليات مسح الأراضى وتحصيل الضرائب وحسابها فنًا غامضًا وملغزًا هم وحدهم المتمرسون به؛ وهو ما مكنهم



من الاستيلاء على جزء من حصيلة هذه الضرائب، لهذا كان للسياسات التى اتبعها «محمد على» والتى كان لها آثار بعيدة المدى، خاصة فى مجال إعادة تشكيل القوى الاجتماعية، تأثيرها الكبير على فئة الأراخنة القبط أو كبار المباشرين، الذين فقدوا مكانتهم وامتيازاتهم مع إلغاء نظام الالتزام وتعديل نظام حيازة الأراضى الزراعية وتسديد الضرائب مباشرة للدولة ووفق نظام منضبط وموحد، إلا أن «محمد على» أتاح لهم الفرصة لتقلد أهم المناصب فى البلاد، كما اختار منهم حكامًا فى الأقاليم المصرية فى محاولة منه لتعميق سياسة التسامح الدينى فى المجتمع المصرى، فكان هناك «رزق أغا» الذى عينه «محمد على» حاكمًا للشرقية، و«مكرم أغا» حاكما لأطفيح فى مديرية الجيزة، و«ميخائيل أغا» الذى كان حاكمًا لإقليم الفشن، و«بطرس أغا» الذى عين حاكمًا لإقليم برديس، و«المعلم غالى» الذى أصبح كبير المباشرين، أى المسئولين عن تحصيل الضرائب، وابنه «باسيليوس» الذى عينه «محمد على» مديرًا لحسابات الحكومة المصرية، وأنعم عليه بلقب بك.

كما كان هناك العديد من الأقباط الذين تم إرسالهم ضمن طلاب البعثات العلمية للخارج، والذين عادوا بعد ذلك ليشغلوا مواقعهم فى مؤسسات الدولة، وهكذا شكل الأقباط بشكل عام أهم روافد الطبقة الوسطى التى تميزت فى حرف ومهن معينة مثل أعمال الصيارفة وأشغال الصاغة والأعمال الإدارية والكتابية بدواوين الحكومة، وفى القرى تولوا وظائف الوزانين والمساحين.



كان التعليم وإرسال البعثات العلمية عاملاً آخر ساهم فى تحرك المحكومين تجاه أجهزة السلطة وصنع القرار، وهو الشيء الذى لم يحدث فقط نتيجة تولى من تعلموا مواقع ومسئوليات فى أجهزة الدولة ومؤسساتها، بل وبالأساس عبر الأفكار التحررية والتقدمية التى نقلوها للفكر السياسى المصرى؛ وهو ما يظهر العلاقة الجدلية والمتشابكة بين التعليم والمتغيرات المجتمعية، فالتعليم يلعب دوره فى تغيير المجتمع والنهوض به عبر توفير أحد أركان هذه النهضة، وكلما ارتقى المجتمع وتأثر بفعل عوامل النهضة انعكس هذا على التعليم أيضًا، فيصبح أكثر تجاوبًا وتفاعلاً مع متطلبات التغيير الاجتماعى وطموحات المجتمع للنهوض.

فى إطار هذا الفهم يمكن رؤية الدور الذى لعبه توجه «محمد على» لتحديث مؤسسات التعليم فى مصر، ليس فقط كإحدى آليات بناء مشروع دولته، ومشروع الاستقلال، ولكن بالأساس بناء وغرس الأفكار التحررية المرتبطة بالحقوق والحريات المدنية بمفاهيمها الحديثة فى التربة المصرية، ودعم المفاهيم المرتبطة بالعقد الاجتماعى والدستور وحقوق المواطنة؛ حيث اعتمد «محمد على» فى مشروعه لبناء دولته الحديثة على التعليم بالدرجة الأولى، وسعى إلى إنشاء نظام تعليمى مدنى حديث على النمط الأوربى المعروف آنذاك لتوفير القوى البشرية القادرة على تحويل مشروعات النهضة إلى واقع ملموس.

وتشير مقولة محمد على المشهورة والتى تحمل قدرًا من المبالغة إلى أنه عندما تولى حكم مصر لم يكن بها أكثر من مائتين يعرفون القراءة والكتابة، إلى حجم التخلف والتدهور التعليمى فى مصر، لهذا نقل عنه أيضًا نيته فى «تعليم العباد لعمار البلاد»، وهذه الصلة والربط بين



العباد (المصريين) والبلاد (مصر) والعمار (النهضة والتحديث) هى التى صنعت شكل التعليم المدنى الحديث الذى عرفته مصر فى تلك الحقبة؛ حيث عنى «محمد على» بنشر التعليم على اختلاف درجاته من عال وثانوى وابتدائى، ويتبين من مقارنة تاريخ المنشآت العلمية أنه عنى أولاً بتأسيس المدارس العالية، وإيفاد البعثات، ثم وجه نظره إلى التعليم الابتدائى؛ وذلك بهدف تكوين طبقة من المتعلمين تعليماً عالياً يستعين بهم فى القيام بأعمال الحكومة والعمران فى البلاد وفى نشر التعليم بين باقى طبقات الشعب.

كما ارتبط توالى تأسيس هذه المدارس بنمو وتطور مشروعه وتزايد احتياجاته للخبراء والفنيين من جهة، وعودة الذين استكملوا بعثاتهم العلمية للعمل بهذه المؤسسات التعليمية أو تأسيسها من جهة أخرى.

وقد استعان «محمد على» فى بداية تأسيسه للمدارس العليا بالعديد من الخبراء الأجانب؛ وهو ما شكل وسيلة سريعة للحصول على الخبرة والمعرفة اللازمة لمشروع إقامة الدولة الحديثة لحين إعداد الكوادر المحلية التى تحل محل أولئك الأجانب فى النهاية، وتعد جهود جماعة العلماء والخبراء التى احتضنت فكر «سان سيمون» مؤسس الاشتراكية الفرنسية من أبرز الإسهامات فى هذا المجال للدرجة التى يعتقد فيها «لامبير» أن حملة السانسيمونيين على مصر سنة ١٨٣٣ كانت هى الحملة الفرنسية الثانية بعد حملة «بونابرت»، وإن كانت الأولى قد فشلت، فإن الثانية قد نجحت، ولعل من أبرز مجالات تفوق السانسيمونيين فى مصر كانت جهودهم فى مجال بناء التعليم الحديث التى كان أبرزها الاقتراح الذى قدمه «نفانتان» بإنشاء مجلس للتعليم العام، ولجنة استشارية للعلوم



والفنون، وقد تحقق الاقتراح الأول؛ إذ أنشأ «محمد على» مجلساً عاماً للنظر فى تنظيم المدارس برئاسة «مصطفى مختار بك» وعضوية «لامبير» و«كلوت بك»، و«حكيكيان أفندى» و«رفاعة الطهطاوى» وغيرهم، وهو المجلس الذى اقترح عام ١٨٣٦ تقسيم التعليم إلى ثلاث مراحل ابتدائية وتجهيزية وخصوصية، ووضع لوائح لكل مرحلة.

وإذا كان الاعتماد على استقدام الخبراء الأجانب شكّل المرحلة الأولى فى عملية تأسيس مؤسسات التعليم الحديثة فى مصر، فقد كانت المرحلة التالية هى الاعتماد على الطلاب الذين تم إرسالهم للتعليم فى الخارج من خلال برنامج البعثات العملية لبلدان أوربا (فرنسا، النمسا، إنجلترا، إيطاليا) والذى استهدف تكوين جيل جديد من العلماء والمعلمين للحلول محل الأوربيين عند عودتهم بالعمل كمدرسين فى المدارس التجهيزية أو مؤسسين للمدارس العليا، وبناء أداة صالحة لنقل علوم الغرب خاصة من خلال الترجمة لأحدث الكتب العلمية وضخها فى النظام التعليمى، وترجمة اللوائح والقوانين المنظمة لمؤسسات الدولة الحديثة، وبالتالى الاعتماد عليهم كخبراء من أبناء البلد فى تطوير أجهزة الدولة الحديثة ومؤسساتها الاقتصادية والعسكرية والإدارية.

كانت هيمنة الدولة على مؤسسات التعليم الحديث فى تلك الحقبة وسيلة فعالة لنمو التعليم وإصلاحه، والامتداد به إلى المناطق البعيدة عن سلطان الحكومة، كما كانت وسيلة لنشر التعليم فى أوساط الشعب المختلفة؛ إذ لم يكن لهيئات أخرى غير الحكومة من الكفاءة والقدرة ما يمكنها أن تقوم بنجاح بقسط وافر فى شئون التعليم، وهذا ما يؤكد

عليه «رفاعة الطهطاوى» ويبرره عندما يرى «أن العلوم لا تنتشر فى عصر إلا بإعانة صاحب الدولة لأهله»، وفى الأمثال الحكيمة «الناس على دين ملوكهم»، فالأولاد فى الحكومة إنما هم أبناء الحكومة والوطن، ففيهم للوطن الأمل والرجاء على العموم، لهذا «فأمر تربيتهم وطرق تأديبهم إلى الحكومة موكول وعلى كاهل الحكومة محمول».

وامتد أثر نشر التعليم والاهتمام بعملية الترجمة إلى نهضة ثقافية بدت ملامحها فى ظهور الصحافة المصرية، كما ازدهرت أيضًا صناعة طباعة ونشر وتوزيع الكتب؛ حيث أنشأ «محمد على» مطبعة بولاق عام ١٨٢٠ والتى تحملت العبء الأعظم فى طبع الكتب فى مصر خلال النصف الأول من القرن الـ١٩.

وتنامت أيضًا حركة الترجمة تحت الاهتمام المباشر من «محمد على» ثم تطور الأمر فى أوائل ١٨٣٥ إلى تأسيس مدرسة الألسن فى القاهرة، والتى عرفت باسم «مدرسة الترجمة» وكان يرأسها «الشيخ رفاعة الطهطاوى»، وقد ساهمت المدرسة فى دعم حركة الترجمة من الإيطالية والفرنسية والإنجليزية فى مجالات الطب والرياضيات والهندسة والعلوم العسكرية والعلوم الاجتماعية والأدب والتاريخ والفكر السياسى. وقد مهدت حركة الترجمة لرقى وازدهار حركة التأليف والإبداع، وذيوع وانتشار الفكر العلمى والثقافة العلمية فى مقابل الفكر والثقافة الدينية؛ وهو ما مهد السبيل لظهور طائفة من الأدباء والمثقفين المنتمين إلى الأفندية بعد أن كانت الكتابة محصورة فى شيوخ وعلماء الأزهر. وهنا يبرز الدور الطاغى - الذى لعبه الشيخ



«رفاعة الطهطاوى» فى مجال التبشير - أفكار الاستنارة والمواطنة والفكر الحقوقى على وجه العموم؛ حيث يعتبر «الطهطاوى» هو مؤسس الصحافة المصرية الحديثة منذ أشرف على الوقائع المصرية التى أسسها محمد على عام ١٨٢٨، وتولى الطهطاوى رئاسة تحريرها عام ١٨٤٢ فى عهد «إبراهيم باشا»، وأصبحت تصدر بالعربية وفى مواعيد منتظمة، وأصبحت الأخبار المصرية مادتها الأساسية، كما أصدر أول مجلة ثقافية بالمعنى الحديث وهى مجلة «روضة المدارس» فى عام ١٨٧٠، وتأكد الدور الثقافى الرائد للطهطاوى من خلال تأسيسه لمدرسة الألسن عام ١٨٣٥ حيث كانت الترجمة فى وعى «رفاعة الطهطاوى» هى الأداة الأولى لمعرفة ما وقع فى الدنيا حينما كانت بلاده خارجها، وقام من خلالها بترجمة تاريخ القدماء المصريين، والقانون المدنى الفرنسى، ووثيقة حقوق الإنسان، والعقد الاجتماعى لـ«روسو» الدستور الفرنسى، وروح القوانين لـ«مونتسكيو».

هكذا ارتبط مشروع تأسيس الدولة الحديثة فى عهد «محمد على» بتحرك أبناء مصر من المحكومين إلى أجهزة الحكم، وشيوع التعليم فيما بينهم، وانتشار الأفكار التى تبشر بحقوق المواطنة، وبتغيرات فى بنية الدولة ومؤسساتها وفى مقدمتها الجيش، بما سمح لها باستيعاب أبناء مختلف طوائف الأمة، ووضعت الأسس لتنظيم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية؛ وهو ما مهد الطريق لخطوة أخرى أمام المحكومين للمشاركة فى حكم بلادهم وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات فى ظل سعيهم لتأسيس برلمان مصرى له كامل السلطات.

بدء الحركة الدستورية فى عهد إسماعيل

لم تتوقف محاولات وجهود حركة المحكومين فى اختراق حاجز السلطة عند حدود سعيهم إلى صياغة عقد اجتماعى جديد برز بشكل واضح فى إبرام حجة رفع المظالم التى سبق وأشار إليها الجبرتى؛ وهى المحاولة التى تكررت بشكل أكثر وضوحاً ونضجاً فى حجة تولية محمد على حكم مصر الذى شهد عصره أيضًا زحفهم إلى قمة مؤسسات الدولة وأجهزتها، ولكن تواكب مع هذا أيضا محاولات الظفر بوجود برلمان أو مجلس تشريعى يعبر عن مصالح الأمة ويعطى المحكومين مساحة أكبر للمشاركة السياسية؛ وهو ما كان له صدى كبير فى تراكم ونمو الخبرة المصرية وبشكل مبكر فى هذا الاتجاه، ومن أبرز هذه العوامل:

١- تجربة الديوان العمومى الذى أقامه نابليون أثناء الحملة الفرنسية، وكان مكونًا من ستين عضوًا من كبار العلماء والتجار وشيوخ الطوائف، وهو أول مجلس نيابى عرفته مصر فى العصر الحديث، على الرغم من وجود رأى يرى أن هذا الديوان، بالإضافة إلى الديوان الخصوصى الذى كان يعتبر بمثابة مجلس وزراء ويتكون من أربعة عشر عضوًا، مجرد أدوات مارس بها الفرنسيون السلطة المدنية فى البلاد، وهناك رأى آخر يرى أن هذه المؤسسات وَقت المصريين الكثير من بلايا الاستعمار الفرنسى وحاولت تقليم أظافره والحد من سلطته المطلقة، وصفحات تاريخ «الجبرتى» تترى بأخبار المساعى الحميدة التى كان يقوم بها

أعضاء الديوان العمومى فرادى ومجتمعين طوال فترة الحملة الفرنسية للإفراج عن المعتقلين السياسيين بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية، بما يدل على أنه كان الملاذ الطبيعى للشعب المصرى فى كل نازلة تنزل به، وفى الغالبية المطلقة من الحالات كانت وساطة أعضاء الديوان تكلل بالنجاح؛ فينزل صارى عسكر على رغبة زعماء البلاد، ويأمر بالإفراج عن المعتقلين أو بالعفو الفردى أو بالعفو العام بعد الثورات أو الاضطرابات، كذلك تمتلئ صحائف الجبرتى بأنباء الضغط الذى كان يباشره أعضاء الديوان على الحكم الفرنسى لإلغاء المصادرات ولتخفيف الضرائب أو الغرامات ولتقسيطها.

هذه التنظيمات السياسية والتقاليد الدستورية التى استجدت فى مصر خلال الحملة الفرنسية وفصل «الجبرتى» ذكرها تفصيلاً وافيًا، بالإضافة إلى أن النظريات الأساسية الواردة فى بيانات بونابرت الأولى الداعية ضد فلسفة الحق الإلهى والنظام الإقطاعى والامتيازات الطبقية والوراثية والمنادية بالمساواة أمام القانون وبتكافؤ الفرص وبكافة حقوق الإنسان وبتمجيد القومية المصرية، وكانت بغير شك الدعائم الأولى للفكر السياسى والاجتماعى الجديد فى مصر الحديثة والذى بنيت عليه مطالب الحركة البرلمانية والدستورية فى فترة مبكرة سبقت العديد من بلدان أوربا.

٢- التنظيمات التى أدخلها «محمد على باشا» على بنية جهاز الدولة والنظام السياسى: فقد قدمت هذه المؤسسات خدمات مختلفة

للمصريين أدت إلى تغيير نوعى فى وظيفة جهاز الدولة التى عرفها المجتمع المصرى، فعلى الرغم من أن « محمد على» استطاع القضاء بشكل كامل على نظام المماليك السياسى، وعلى الرغم من ميله للحكم المطلق، إلا أنه مع ذلك عمل على تنظيم وإصلاح أجهزة الحكم؛ حيث ألف على سبيل المثال مجلس المشورة من ١٥٦ عضوًا، و٣٣ من كبار الموظفين والعلماء، و٢٤ من مأمورى الأقاليم، و٩٩ من كبار الأعيان، وهو مجلس استشارى يعد أول إرهاصات للنظام البرلمانى فى مصر، بعد تجربة الديوان العمومى فى زمن الحملة الفرنسية، وكان الهدف من إنشاء هذا المجلس تقديم النصح للحكومة عند النظر فى إدارة شئون البلاد، ولم يكن له سلطة تشريعية، بل كان له وضعٌ استشارىٌ صرفٌ، إلا أنه أصدر سلسلة من التوصيات تم تنفيذها وأصبحت إجراءات متبعة.

٣- وكان العامل الثالث الذى ساهم فى بلورة الأفكار الخاصة بضرورة وجود مؤسسات نيابية انتشار وتفاعل الأفكار التى طرحها الشيخ «رفاعة الطهطاوى»، سواء من خلال الترجمات التى قام بها هو أو تلاميذه فى مدرسة الألسن، أو من خلال مؤلفاته التى كانت تطبع على نطاق واسع وكانت توزع على الطلاب لقراءتها، حيث يشير فى مقدمته لترجمته لدستور ١٨١٨ الفرنسى الذى نشره ضمن كتابه «تخليص الإبريز» معلقًا على ما جاء به قائلاً: «إن سائر الفرنسيين مستوون قدام الشريعة (أى متساوون أمام القانون) وإن سائر من يوجد فى بلاد فرنسا من

رفيـع ووضـيع، لا يـختلفون فى إجراء الأحكام المذكورة فى القانون حتى أن الدعوى الشرعية تقام على الملك (أى مقاضاة الملك) وينفذ عليه الحكم كغيره. ويشير أيضًا «إلى أن هذا من الأدلة الواضحة على وصول الشرع عندهم إلى درجة عالية، وتقدمهم فى الآداب الحاضرة، وما يسمونه الحرية؛ وذلك لأن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوى فى الأحكام والقوانين، بحيث لا يجور الحاكم على إنسان، بل القوانين هى المحكمة والمعتبرة، والملك إنما هو منفذ للأحكام طبق ما فيها من قوانين فكأنه عبارة عن آلة».

ثم يستكمل التبشير بنظرياته الاجتماعية من خلال سلسلة مؤلفاته العديدة:

* ففى «تخليص الإبريز» يعرض لمشاهداته فى فرنسا فى أثناء البعثة مؤكدًا أن موقفه من الحضارة الحديثة يقوم على مبدأ أن الحق أحق أن يتبع، وأنه لا غضاضة فى الأخذ عن الغرب.
* وفى مناهج الألباب يعرض رؤاه الاجتماعية القائمة على الإيمان بالعقل المستمد من الإيمان بالله، وأن العقل هو الفيصل فى الرؤية والتحليل والتقويم والتركيب فى العلوم النظرية والتطبيقية على السواء، بجانب التأكيد على حرية العقيدة الدينية كعمود فقرى للوحدة الوطنية؛ حيث يشير إلى أن «الملوك إذا تعصبوا لدينهم وتداخلوا فى قضايا الأديان وأرادوا قلب عقائد رعاياهم المخالفين لهم، فإنهم يحملون رعاياهم على النفاق



ويستعبدون من يكرهونه على تبديل عقيدته، وينزعون الحرية منه فلا يوافق الباطن الظاهر»، كما دعا فيه إلى الفصل بين السلطات؛ حيث يشير إلى أن هناك قوتين: أولاهما محكومة والثانية حاكمة، القوة المحكومة هي الشعب، ولابد أن تكون «محرزة لكمال الحرية، متمتعة بالمنافع العمومية فيما يحتاج إليه الإنسان في معاشه ووجود كسبه وتحصيل سعادته»، أما القوة الحاكمة فتشتمل عند «الطهطاوى» على ثلاثة أشعة قوية هي تقنين القوانين وتنظيمها (أي السلطة التشريعية)، وقوة القضاء وفصل الحكم (أي السلطة القضائية) وقوة التنفيذ للأحكام بعد حكم القضاء بها (أي السلطة التنفيذية)، ويرى «الطهطاوى» أن هذه القوى الثلاث ترجع في النهاية إلى «القوة الملوكية» أي قوة الحاكم، ولكنها مشروطة بالقوانين.

* وفي كتابه «أنوار توفيق الجليل في أخبار مصر» يعرض فلسفته التاريخية التي ترى التاريخ كسلسلة متصلة من الحلقات لا سبيل إلى تفسيرها بالتاريخ الشخصي للملوك والقادة، وإنما بما تم إنجازه في رفاه الناس والعمران.

* أما كتابه «القول السديد في الاجتهاد والتجديد» فيعرض فيه معنى الاجتهاد في الإسلام كما يراه.

* ويؤكد في كتابه «المرشد الأمين في تربية البنات والبنين» شرح مفهوم الوطنية والمواطنة؛ حيث يؤكد أن «الوطنية أو الملة في عرف السياسة كالجنس، فهم جماعة من الناس الساكنة في بلد



واحد وأخلاقها واحدة وعوائدها متحدة، ومنقادة غالبًا لأحكام واحدة ودولة واحدة، وتسمى الأهالى والرعية والجنس وأبناء الوطن». ويرى «الطهطاوى» أن «تمدن الوطن عبارة عن تحصيل ما يلزم لأهل العمران من الأدوات اللازمة لتحسين أحوالهم حسًا ومعنى»، ويشير فى كتابه هذا إلى حقوق المواطنة ويعددها فى:

- ألا يجبر إنسان على أن ينفى من بلده أو يعاقب فيه إلا بحكم شرعى أو سياسى مطابق لأصول مملكته.
- ألا يكتم رأيه فى شىء شرط ألا يخل ما يقوله أو يكتبه بقوانين بلده.

دفعت هذه العوامل وتداخلها وتفاعلها لتمهيد الواقع المصرى وحركة المحكومين إلى لحظة إنجاز أخرى فى عهد الخديو «إسماعيل» على طريق انتزاع حقوقهم؛ حيث دخلت الحركة الدستورية مرحلة فاصلة وصل فيها الصراع من أجل الدستور مستوى أكثر نضجًا؛ حيث تخلقت المادة الأولية للقاعدة الدستورية ونهضت القوى الخلاقة لهذه القاعدة لفرض إرادتها بمشاركة كل مكونات الأمة مدعومة بفكر «الطهطاوى» الذى ساهم فى إنهاض الوعى الوطنى ومده بالمفاهيم التى تدعم ثقة الجماعة الوطنية فى نفسها، وفى قدرتها على تجاوز العقبات ومواصلة النهضة؛ حيث يشير فى مناهج الألباب إلى أن «جميع ما يجب على المؤمن لأخيه المؤمن من مكارم الأخلاق يجب على أعضاء الوطن فى حقوق بعضهم البعض لما بينهم من الأخوة

الوطنية - وإذن فيجب أدبًا لمن يجمعهم وطن واحد التعاون على تحسين الوطن، وتكميل نظامه فيما يخص شرف الوطن وإعظامه وغناءه وثروته، لأن الغنى إنما يتحصل من انتظام المعاملات وتحصيل المنافع العمومية، وهى تكون بين أهل الوطن على السوية (المساواة) لانتفاعهم جميعًا بميزة الأخوة الوطنية» ويؤكد أنه «متى ارتفع من بين أهل الوطن التظالم والتخاذل وكذب بعضهم على بعض والاحتقار ثبتت لهم المكارم والمآثر ودخلت بينهم السعادة بكسب شعائرها ومآثرها».

لقد قدمت كتابات الطهطاوى التى تلقاها المصريون جميعًا ثقافة سياسية موحدة تتجاوز الخلاف الدينى، فأصبحت هذه الثقافة جزءًا من المساحة المشتركة ومن المفاهيم والقيم التى تحملها الجماعة الوطنية وتشكل مرجعيتها السياسية الموحدة، حتى يأتى عام ١٨٦٦ حينما يضطر الخديو إسماعيل إلى أن ينشئ مجلس شورى النواب لكسب ثقة الملاك الأثرياء والحصول على دعمهم المالى بعد المكاسب الكبيرة التى حققوها من تجارة القطن فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية؛ حيث تتابعت أدوار انعقاد مجلس شورى النواب، ثم دخلت الحياة النيابية منذ سنة ١٨٧٦ عصرًا جديدًا يمتاز بظهور النهضة والمعارضة فى نفوس النواب، وبدت هذه الروح فى أثناء مناقشتهم وأعمالهم ومواقفهم؛ حيث كان لدى هؤلاء الأغنياء الذين أصبحوا أعضاء مجلس شورى النواب من الذكاء والوعى والوطنية ما جعلهم يؤدون دورهم فى التطور الوطنى والدستورى بدرجة عالية من الكفاءة، خاصة فى ظل الكوارث



والنكبات التى حلت بالبلاد من جراء سياسة الحكومة المالية التى حركت خواطر الناس وسمحت بالتدخل الأوربى فى الشئون المالية المصرية؛ وهو التدخل الذى بلغ أقصى مداه فى عام ١٨٧٩ والذى تمثل فى محاولة الوزيرين الأوربيين اللذين دخلا وزارة توفيق باشا - التخلص من مجلس شورى النواب لتكون لهما الكلمة العليا فى البلاد وإدارة شئون الحكومة، وعندما أرسل «رياض باشا» إلى المجلس لإبلاغ أعضائه بمرسوم فض الدورة بحجة أن مدة نيابة المجلس قد انتهت، تصدى له الأعضاء، وعلى رأسهم «باخوم أفندى لطف الله» الذى أصر على ضرورة عرض الميزانية على المجلس، ولكن «رياض باشا» صمم على موقفه؛ مما نقل الحركة خارج المجلس حيث عقدت صفوة الأمة من النخبة السياسية ما يشبه الجمعية الوطنية بحضور ثلاثمائة شخص على رأسهم شيخ الأزهر وبطريرك الأقباط، ووقعوا وثيقة التزموا فيها بتأدية ديون مصر، مع المطالبة بإقالة الوزيرين الأوربيين ووضع نظام دستورى للبلاد يقيد سلطة الحاكم.

مرة أخرى يبرز هنا تراث وخبرات الحركة الوطنية بعد نضجها فى إبرام عقد اجتماعى جديد، يضطر الخديو «إسماعيل» للموافقة عليه، وأعد بالفعل مشروع الدستور، وعرض على مجلس شورى النواب يوم ١٧ مايو ١٨٧٩ وتضمنت نصوصه إعلان مبدأ المواطنة دون تحفظ أو قيد، وطبقًا لهذا الدستور:

- كل النواب من المصريين وكل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم الأمة المصرية.



- للنواب الحرية التامة فى إبداء آرائهم وقراراتهم، ولا يجوز أن يكون أحد منهم مرتبطًا فى رأيه بتعليمات تصدر له أو وعد أو وعيد يوجه إليه.

كان هذا الانتصار الذى أحرزه المصريون مدعاة لتكالب الدول الأوربية والسلطان العثمانى، وبعد أربعين يوما فقط من هذا الانتصار قام السلطان العثمانى بخلع الخديو إسماعيل ونصب صديق الإنجليز الخديو «توفيق» «خديو» على مصر، والذى سعى لإهدار المكاسب الدستورية التى حققتها الأمة، والرجوع بها إلى المربع صفر بالانقلاب على النظام الدستورى.

لكن هذا الانقلاب لم يكن ليمر مرور الكرام بعد أن اشتد ساعد حركة المحكومين فى سعيهم للدفاع عن حقوقهم وبلادهم، وأصبح الطريق ممهدًا بشكل أفضل لانتزاع واستخلاص حكم البلاد لأنفسهم على يد ضباط الجيش من المصريين.

الثـــورة العرابيـــة

اكتسبت الحركة الوطنية المصرية قدرًا من القوة والخبرة مكنها من الرد على الانقلاب على النظام الدستورى بتشكيل أول حزب سياسى مصرى هو «الحزب الوطنى» والذى صاغ برنامجه الشيخ «محمد عبده» وسعى فى برنامجه إلى التأكيد على مفهوم المواطنة وحقوقها كبرنامج عمل للحركة الوطنية، وتشير المادة الخامسة من برنامج الحزب إلى أن «الحزب الوطنى حزبٌ سياسىٌ وليس دينيًا، فإنه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب، وجمع النصارى



واليهود، وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها منضم إليه؛ لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقد، ويعلم أن الجميع إخوان، وأن حقوقهم السياسية متساوية، وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة الإسلامية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء».

وطالب الحزب من خلال قادة الرأى بإعادة النظام الدستورى وانتخاب مجلس شورى النواب، وهو ما جسدته وقفة أحمد عرابى وزملائه فى ٩ سبتمبر ١٨٨١، وهى اللحظة الحاسمة فى إعلان الثورة التى كان شعارها الأساسى «مصر للمصريين»؛ حيث وقف «أحمد عرابى» على رأس الجيش المصرى فى ساحة عابدين، ووقف أمامه ثلاثة من الإنجليز هم «أوكلن كالفن» المراقب المالى، و«كوكسن» قنصل إنجلترا، والجنرال «جولد سميث» مراقب الدائرة السنية، وتحت أبصار آلاف من الرجال والنساء والأطفال الذين احتشدوا وراء الضباط والجنود، تألق هذا المشهد الذى سأل فيه الخديو «توفيق» قائد الجنود « أحمد عرابى»:

– ما أسباب حضورك بالجيش إلى هنا؟

عرابى: جئنا يا مولاى نعرض عليك طلبات الجيش والأمة، وكلها طلبات عادلة.

الخديو توفيق: وما هذه الطلبات؟

عرابى: إسقاط الحكومة المستبدة، وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوربى، وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية، والتصديق على القوانين العسكرية التى أمرتم بوضعها.

الخديو توفيق: كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادى وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا.

عرابى: لقد خلقنا الله أحرارًا، ولم يخلقنا تراثا وعقارا، فوالله الذى لا إله إلا هو إننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم.

ولا يرى الخديو «توفيق» مفرًا من الاستجابة والإطاحة بالحكومة، ولا يكاد «شريف باشا» يجلس على مقعد رئاسة الوزارة حتى يتسلم عريضة من أعيان البلاد عليها ١٦٠٠ توقيع، يستعيد فيها المصريون مرة أخرى خبرتهم وتراثهم من أجل فرض عقد اجتماعى جديد على الحاكم، ويطالبون فيها بما يلى: «لما كان لا ينتظم نظام العالم، ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية إلا بالعدل والحرية حتى يكون الإنسان آمنًا على نفسه وماله، حرًا فى أفكاره وأعماله، وهذا لا يتأتى إلا بإيجاد حكومة شورية عادلة، اتخذت الممالك المتمدنة العادلة مجالس من نبهاء أهلها ينوبون عنها فى حفظ حقوقها».

وتجرى الانتخابات فى ديسمبر ١٨٨١ ويؤلف «محمود سامى البارودى» الوزارة الجديدة التى كانت أهم نقاط برنامجها:

١- إلغاء السخرة التى يفرضها الباشاوات الأتراك على الفلاحين.

٢- القضاء على احتكار الباشاوات لمياه النيل وتحكمهم فيها.

٣- حماية الفلاحين من المرابين اليونانيين الذين ينشبون أظافرهم فى أجسام الفلاحين مستعينين بالمحاكم المختلطة.

٤- إصلاح النظام القضائى الملىء بالفساد.



٥- كفالة حرية الانتخابات للبرلمان الجديد.

٦- إلغاء الرق.

ويصدر دستور الثورة العرابية فى ٧ فبراير ١٨٨٢ ويشرع مجلس شورى القوانين فى ممارسة عمله.

وإزاء نجاح الحركة الوطنية مرة أخرى فى انتزاع حقوقها الدستورية لم تجد القوى المعادية فى الداخل والخارج (السلطان العثمانى/ الإنجليز/ الخديو وحلفاؤه من الشركس والأتراك) إلا اللجوء للقوة المادية لكسر إرادة المحكومين وحركتهم، فكان الاعتداء على الإسكندرية وضربها من قبل الأسطول البريطانى ثم إصدار الخديو «توفيق» لقرار عزل «أحمد عرابى» الذى تزعم الثورة وحركة الدفاع عن الإنجازات الدستورية فى يوليو١٨٨٢، وهو القرار الذى ردت عليه الأمة بعقد اجتماع الجمعية العمومية فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ فى اجتماع حضره خمسمائة شخص من رجال الدين والمجتمع والدولة فى مقدمتهم شيخ الأزهر والمفتى وبطريرك الأقباط والقضاة ونقيب الأشراف والنواب وكبار الأعيان، رُفضت فيه أوامر الخديو «توفيق» وقراراته، واعتباره قد خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف؛ وهو ما يعنى عزله عن الحكم.

وهذا إعادة لنفس ما تم عام ١٨٠٥ عندما تم رفض قرار السلطان العثمانى وعزل الوالى المعين من قبله وتنصيب «محمد على»، إلا أن الأمر تقدم هنا خطوة أخرى للأمام؛ حيث تم تثبيت «أحمد عرابى»



ضابط الجيش الذى ينتمي إلى أصول فلاحية مصرية كقائد للبلاد؛ لهذا قوبلت الثورة العرابية بالحديد والنار سعياً وراء كسر إرادة الأمة تحت قذف البوارج الإنجليزية، وعلى الرغم من قسوة الهجمة على الحركة الوطنية التى انتهت باحتلال مصر ونفى «عرابى» ورفاقه فإن هذا لم يكن كافياً لاجتثاث فقه المحكومين وحركتهم سعياً وراء حقهم فى أن يكونوا مواطنين لا رعايا فى بلادهم؛ لهذا تمحورت مطالبهم منذ الآن ومازالت تحت شعار الاستقلال والدستور تعبيراً عن شوقهم للحرية والعدل والمساواة وهى المطالب التى جسدتها ثورة ١٩ بعد أقل من أربعة عقود من الاحتلال.

ثـــورة ١٩ ودســـتور ٢٣

إذا كانت هزيمة الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر قد شكلاً لحظة انكسار لحركة المحكومين سعياً وراء انتزاع حقوقهم فى العيش كمواطنين لا رعايا، فإنها لم تجهضها بشكل كامل؛ حيث سعت الحركة الدستورية إلى التأكيد على مبادئ المساواة والمشاركة، وهما جوهر مبدأ المواطنة؛ لهذا تركزت معارك ونضالات الأمة المصرية طوال فترة ما بعد الاحتلال الإنجليزى لمصر حول الاستقلال والدستور (وضعه/ تغييره/ رفض الانقلاب عليه والمطالبة بعودته)، وشكل نجاحها فى هذه المعارك لحظات نجاح فى استخلاص حقوق الوطن والمواطن، لحظات تحولت أرض مصر إلى الوطن المصرى، والبشر الذين يحيون عليها ويشاركون فى ولادة لحظاتها الدستورية تلك إلى مواطنين مصريين؛ لهذا تجاوزت حركة المحكومين هزيمة



الثورة العرابية التى شكلت لحظة مأساوية فى جهود غرس وتثبيت الأفكار الليبرالية المرتبطة بالدستور وحقوق المواطنة والمؤسسات المرتبطة بها بمعناها الحديث فى التربة المصرية، كما أجهضت السعى لتعميق امتزاجها بالتحركات الاجتماعية؛ وهو ما شكل نقطة تراجع فاصلة فى جهود التبشير بالأفكار الليبرالية بشكل عام فى الثقافة السياسية المصرية، خاصة بعد أن وعت القوى المعادية للحرية والمساواة والاستقلال الدرس من تجربة «أحمد عرابى»، إلا أن هذا التراجع لم يُحل دون جهود الجناح المعتدل من بين المبشرين بالفكر الليبرالى الذين واصلوا جهودهم على استحياء شديد مطالبين بالعودة للإصلاحات الدستورية التدريجية، انطلاقًا من فكرة عدم استعداد الشعب لحكم نفسه بنفسه، وهو الجناح الذى مثله الشيخ «محمد عبده» الذى كان يرى «أنه من غير المعقول منح الرعية ما ليست مهيأة له».

وعلى الصعيد السياسى، عرفت مصر تبلور هذا الاتجاه فى حزب الأمة، والذى كان حزبًا لكبار الملاك العقاريين وكبار الموظفين من الليبراليين الذين تصالحوا مع واقع الاحتلال؛ وهو ما ساهم فى مزيد من حصار الجهد التبشيرى للأفكار الليبرالية الداعمة لحقوق المواطنة، وهو نفس المصير الذى لاقته الجهود التى بذلها أبرز دعاة الفكر الليبرالى من المثقفين العرب من سوريا ولبنان الذين استقروا فى مصر هربًا من الاستبداد العثمانى، مثل: «شبلى شميل»، و«فرح أنطون» وغيرهما، حيث أضيف قيدٌ آخر يحول دون التقاء أفكارهم بالمصريين؛ وهو انتماؤهم الدينى المسيحى، وحملتهم الشعواء على الاستبداد العثمانى خاص أنهم كى يتفادوا الصدام مع سلطة الاحتلال



ركزوا على القضايا المرتبطة بحرية الفكر والمعتقد، وفصل الدين عن الدولة وعن السياسة والتعليم.

ورغم قيود الحصار والاعتدال استمر تيار الدعوة للإصلاح الدستورى وللاستقلال، واستطاعت قيادة ثورة ١٩ - عبر رموزها الذين كان لمعظمهم تاريخٌ ممتدٌ فى العمل العام سواء بمشاركتهم فى الثورة العرابية، أو عبر وجودهم فى الجمعية التشريعية كأعضاء منتخبين، أو من خلال مواقعهم فى قمة جهاز الدولة - عبر مشاركة جماهيرية واسعة كانت مفاجئة لهم استطاعوا تكرار تجربة الثورة العرابية وإن كانت فى ثوب مدنى الحصول على دستور ٢٣، بما يحمله من نقلة فى تقنين الحقوق والحريات المدنية، وقدر من الاستقلال النسبى.

ومن أبرز نجاحات وإنجازات هذه الثورة أنها استطاعت أن تضع فى بؤرة الأحداث حركية جديدة مثلت ذروة فى العلاقة بين مكونى الجماعة الوطنية (من أقباط ومسلمين) حيث اتجهت بهما نحو الاندماج الوطنى الذى بات مثالاً يقاس عليه بما طرحته من شعارات ومفاهيم مثل: الشعب الواحد، الجامعة القومية، المواطنة، واستطاعت ثورة ١٩ أن تبلور المواطنة من خلال الالتفاف القاعدى لجموع المصريين (رجالاً ونساء/ مسلمين وأقباطًا/ فلاحين وعمالاً وبرجوازية وملاك أراضٍ) حولها وهو ما أعطى للمواطنة مضموناً جماهيرياً واجتماعياً جسدته قيادة الثورة ممثلة فى الوفد وفى الحركة السياسية بعد ذلك.

إلا أن المصالح الاجتماعية للقيادة السياسية للثورة لم تكن لتسمح بقبول الاختلاف أو التعددية أو استمرار مشاركة الجماهير فى صنع



مستقبلها السياسى، وهو جوهر فكرة المواطنة، وهو ما أجهض التحركات الاجتماعية الواسعة التى صاحبت ثورة ١٩، ساعد على ذلك وجود جيش الاحتلال واستبداد القصر، مما فرغ - فى الممارسة العملية - العديد من الأطروحات السياسية المرتبطة بالفكر الليبرالى من مضمونها؛ حيث تحول تداول السلطة إلى تبادلها بين أحزاب الأقلية المعادية لمصالح الجماهير والمهادنة للاحتلال، أما الاحتكام لرأى الأمة عن طريق الانتخابات فقد انتهى إلى تكريس أساليب التزوير التى مازلنا نعانيها إلى الآن، وقضية الاستقلال تحولت إلى مفاوضات لانهائية مع الحكومة البريطانية، أما الدستور فتم الانقلاب عليه بدساتير غاية فى الرجعية تم فيها التراجع عن الحقوق التى منحها دستور ٢٣ الذى لم يحكم به إلا لبضع سنين محدودة؛ لهذا ظل مطلب عودة دستور ٢٣ أحد المطالب التى رفعتها الحركية الوطنية قبل ١٩٥٢.

من جهة أخرى، كان لهذه التراجعات عن جوهر ومضمون الفكرة الدستورية أثرها فى تنامى الأفكار المعادية للديمقراطية والتى لم يجن منها المحكومون فى الواقع أى ثمار حقيقية، لعل أبرز هذه الأفكار فكرة المستبد العادل.. بجانب هذا برز العديد من الجماعات السياسية المعادية للفكر الليبرالى الغربى التى أخذت تدريجيًا تسحب البساط من تحت أقدام حزب الوفد الذى أصبح الممثل السياسى الأكثر شعبية للتيار الليبرالى منذ ثورة ١٩١٩، مثل التنظيمات الماركسية، حزب مصر الفتاة، جماعة الإخوان، واستمر التدهور حتى جاء عام ١٩٥٢ وسيطر ضباط الجيش على مقاليد الأمور من خلال إحدى أهم أقوى مؤسسات جهاز الدولة وصودرت بالكامل الحياة السياسية المستقلة،

بداية من إلغاء دستور ١٩٢٣ فى ديسمبر١٩٥٢، وإلغاء الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها فى يناير ١٩٥٣ إيذانًا بانتهاء العصر الليبرالى وقيام نظام سياسى بطريركى يلعب فيه الحاكم الفرد دور رب الأسرة الذى ينحنى الجميع لسلطته المطلقة وينفرد وحده باتخاذ القرار وتندمج فيه السلطات؛ فهو المشرع والقاضى والجلاد، وهو الوضع الذى رسخته فى ثناياها الدساتير التى صدرت بعد ذلك ومنحه دستور مظهرًا ديمقراطيًا براقًا.

مصر والمواطنة بعد ١٩٥٢م

لا يقوم النظام الدستورى الفعال - المعبر عن استقرار حقوق المواطنة في أى جماعة إنسانية - على مجرد إعلان مبدأ أو نص موضوع أو مستورد من المكان أو الزمان، كما أنه ليس نتيجة تستخلص من بناء نظرى مجرد أو مجرد هياكل مؤسسية شكلية، فالنظام الدستورى لا تصبح له قوة وفاعلية ووجود حقيقى إلا إذا كان تعبيرًا عن إنجازات حركة تجرى على صعيد الواقع وتسجل فى وثيقة ونظام ومؤسسات تعكسها وتسود فيها العناصر ذات الوعى والإرادة من أجل استخلاص حقوق المحكومين تعبيرًا عن إرادة الجماعة، وهو ما يعنى أنه لا يكفى للقول بثبوت حقوق المواطنة لأعضاء جماعة معينة وجود نصوص تقرر ذلك فى وثيقة كالدستور أو إعلانات حقوق الإنسان، فهناك العديد من الدول التى تملك دساتير تتضمن حقوقًا ونظمًا سياسية مثالية يفترض أن يتمتع بها رعاياها، لكن الواقع أبعد ما يكون عن ذلك ومن ثم لابد هنا من التمييز بين (الدستور/البرنامج)

Constitution Program الذى هو مجرد وثيقة تسجل تمنيات ولا تنظم علاقات وحقوقًا والتزامات لا يمكن تجاوزها أو تخطيها أو انتهاكها، فالدستور فى مثل هذه الحالة مجرد وريقة، أما القانون الدستورى Constitution Law الذى يعبر عن حقيقة واقعية كما هو الشأن فى قواعد القانون الوضعى، والرأى كما يشير المستشار وليم سليمان قلادة «أنه لا يسوغ إطلاق اسم الدستور بالمعنى الفنى لهذه الوثيقة إلا على النوع الأخير، أما مجرد تجميع نصوص برنامجية لتكون دستورًا فهذا إن تم يكون مسخًا للمفهوم الأصيل لهذه الوثيقة؛ لأنها لا تعبر عن حركة الواقع التى تعكس استقرار حقوق وثقافة المواطنة من خلال مؤشرات واضحة لا تخطئها العين مثل:

١- اكتساب كل المواطنين حقوقهم بأبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية.

٢- تحقق المشاركة بشتى أنواعها ومجالاتها.

٣- المساواة بين الجميع من دون تمييز لأى اعتبار.

٤- اقتسام الموارد العامة بين كل طوائفه بشكل عادل وتحملهم أعباء تنميته بشكل متوازن.

هذه الأبعاد التى تجسد استقرار حقوق المواطنة تتجاوز بمفهوم المواطنة وتعريفها البعد القانونى والسياسى ليشمل الاقتصادى والاجتماعى؛ حيث تتجاوز المواطنة هنا حقوق المشاركة السياسية وتتقاطع مع الحقوق الاجتماعية والمدنية، مثل الحق فى التعليم الجيد والرعاية الصحية وحرية التعبير والتنظيم.

والثابت أنه منذ يوليو ١٩٥٢ قد تكون بعض مظاهر استقرار حقوق المواطنة موجودة من حيث الشكل أو أن بعض جوانبها متحقق على صعيد الفعل وبشكل محدود وجزئى، نموذج لهذا إقرار حق التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية واستقرار حقوق العمل طوال الحقبة الناصرية، أو الوهج الديمقراطى الذى عكسه دستور ٧١ والذى يعد نموذجًا لوثيقة تتضمن النص على العديد من الحقوق التى لا تعكس حقيقة ما يجرى فى الواقع من توازنات اجتماعية وسياسية، حيث يشير صراحة فى مادته رقم (٤٠) إلى أن:

المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

وقد عددت مواد الدستور تلك الحقوق كالتالي:

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

مادة (٤) حماية الكسب المشروع، وكفالة عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة.

مادة (١٠) تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة، وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم.

مادة (١٣) العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة.

مادة (١٦) تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام رفعًا لمستواها.



مـادة (١٧) تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعًا.

مادة (١٨) التعليم حق تكفله الدولة.

مادة (٢٥) لكل مواطن نصيب فى الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته.

مادة (٣٤) الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقًا للقانون، وحق الإرث فيها مكفول.

مادة (٣٥) لا يجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام وبقانون، ومقابل تعويض.

مادة (٣٦) المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى.

مادة (٣٨) يقوم النظام الضريبى على العدالة الاجتماعية.

وفيما يخص الحقوق المدنية والسياسية والثقافية نصت مواد الدستور على:

مادة (٤١) الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس.

مادة (٤٢) كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا.

مادة (٤٣) لا يجوز إجراء أى تجربة طبية أو علمية على أى إنسان بغير رضائه الحر.

مادة (٤٤) للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقًا لأحكام القانون.

مادة (٤٥) لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة.

مادة (٤٦) تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

مادة (٤٧) حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير.

مادة (٤٨) حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور.

مادة (٤٩) تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى، وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك.

مادة (٥٠) لا يجوز أن تحظر على أى مواطن الإقامة فى جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون.

مادة (٥١) لا يجوز إبعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها.

مادة (٥٢) للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج.

مادة (٥٤) للمواطنين حق الاجتماع الخاص فى هدوء غير حاملين سلاحًا ودون حاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة، والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون.

مادة (٥٥) للمواطنين حق تكوين الجمعيات، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديًا لنظام المجتمع أو سريًا أو ذا طابع عسكرى.

مادة (٥٦) إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون.

مادة (٦٢) للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقًا لأحكام القانون، ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى.

مادة (٦٣) لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه.

مادة (٦٦) العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائى، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.

مادة (٦٩) حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول. ويكفل القانون لغير القادرين ماليًا وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم.

مادة (٧١) يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فورًا، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع

أو الاستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة إليه، وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الإجراء الذى قيد حريته الشخصية، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة، وإلا وجب الإفراج حتمًا.

ولم يكتفِ الدستور المصرى بالإشارة إلى المبادئ العامة التى تحدد الحقوق التى يتمتع بها المواطن المصرى بل إنه أكد أيضًا سلسلة من الضمانات التى تمكن من استقرار هذه الحقوق وكفالتها أو الدفاع عنها عند انتهاكها حيث أشارت مواد الدستور إلى:

مادة (٨) تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

مادة (١١) تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع، ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

مادة (٥٧) كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضًا عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء.

مادة (٥٨) الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد إجبارى وفقًا للقانون.

مادة (٦٤) سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة.

مادة (٦٥) تخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات.



مادة (٦٧) المتهم برىء حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وكل متهم فى جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه.

مادة (٦٨) التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى.

مادة (٧٠) لا تقام الدعوى الجنائية إلا بأمر من جهة قضائية، فيما عدا الأحوال التى يحددها القانون.

مادة (٧٢) تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب، ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمةً يعاقب عليها القانون، وللمحكوم له فى هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة.

مادة (١٦٦) القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة.

مادة (١٦٨) القضاة غير قابلين للعزل، وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً.

مادة (١٦٩) جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب. وفى جميع الأحوال يكون النطق بالحكم فى جلسة علنية.

مادة (١٧٥) تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، وتتولى تفسير النصوص

التشريعية، وذلك كله على الوجه المبين فى القانون ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الإجراءات التى تتبع أمامها.

ورغم تعدد هذه الحقوق التى قد لا نجد لها مثيلاً فى العديد من الدساتير فإنها لم تخرج عن كونها مجرد صياغات قانونية لم تعرف طريقها فى معظم الأحيان إلى حيز الواقع ولا تعبر عنه، بل إن معظم مواد الدستور التى تقر هذه الحقوق سنجد فى نهاية كل مادة التأكيد على أن تنظيم هذه الحقوق يتم وفق القانون، وهو التنظيم القانونى الذى يأتى فى الغالب الأعم لوضع القيود على تنظيم تلك الحقوق، والتى تصل فى أحيان كثيرة إلى مصادرة الحق الدستورى ذاته فى تناقض واضح مع الدستور.

ليس هذا فقط بل إن بنية الدستور ذاته تعانى الكثير من المشكلات، مثل تركيز معظم السلطات فى يد رئيس الجمهورية، وغياب أى آلية لمحاسبته، وإطلاق مدد توليه الحكم بدون تحديد، كذلك غياب التوازن بين السلطات الثلاث بتغليب السلطة التنفيذية التى يقف على رأسها رئيس الجمهورية على السلطتين التشريعية والقضائية.

إن المتابع لمسار التاريخ المصرى المعاصر بمقدار تقديره للبزوغ الباكر للحركة الدستورية فى مصر كتعبير عن كفاح الأمة المصرية من أجل استقرار حقوق المواطنة، بمقدار ما سوف يندهش من تقطع مسارها وتراجعه والانقلاب عليها أو على المضمون الحقيقى لما تحمله من قيم وحقوق نادت بها الحركة الوطنية، خاصة ما يتعلق بحقوق المواطنة.



هذه التراجعات والانقلابات التى نعانيها حاليًا تعود بدرجة كبيرة إلى الممارسة السياسية على امتداد نصف القرن الماضى فى تأكيد النزعة الشمولية أو السلطوية للنظام السياسى الحاكم، وهو ما وجد مرجعيته الأيديولوجية فى الفكر القومى والتى أدت فى النهاية إلى تآكل مفهوم المواطنة نتيجة التركيز على:

- قضية الهوية والانتماء القومى العربى على حساب تأصيل الحقوق والواجبات التى هى جوهر فكر المواطنة.
- بناء الدولة بعد الاستقلال ومواجهة الاستعمار والتبعية كحجة لتقييد الحريات السياسية والمدنية، وما صاحبه من موقف متشكك من الديمقراطية.

فالنظام السياسى الناصرى كان معنيًّا أساسًا بالسياق الخارجى، بمعنى استخلاص الاستقلال الوطنى من براثن الاستعمار والاحتلال الصهيونى فيما بعد، والانغماس فى عملية بناء الدولة دون الاهتمام بترسيخ مبدأ المواطنة.. وفى هذه العملية المعقدة، دارت منافسات شتى بين النخب السياسية الوطنية، أدت فى الغالب إلى إقصاء تيارات سياسية بعينها من عملية بناء الدولة وانفراد نخب سياسية محددة بهذه العملية؛ مما أثر سلبًا على المسار الديمقراطى، بل أبعد من ذلك أدى إلى تجاهل مبدأ المواطنة ذاته من الممارسة على الرغم من النص عليه فى الدساتير المتعاقبة؛ وذلك لأن الصراع السياسى عمومًا والحزبى خصوصًا دفع إلى تقييد حريات الخصوم السياسيين، وإنكار حقوقهم السياسية والديمقراطية؛ مما أدى إلى حجب تيارات سياسية بعينها عن



الشرعية كالتيارات الشيوعية والإسلامية؛ مما أثار التكهنات حول حقوق المواطنة بالنسبة لمن ينتمون إلى هذه التيارات خاصة حقهم في المشاركة السياسية على قدم المساواة مع باقي المواطنين.

وغالبًا ما كانت عملية الإقصاء تترتب عليها ممارسات تخالف مواثيق حقوق الإنسان وضد مبدأ سيادة القانون وبالمخالفة الصارخة لمبدأ المواطنة وما يمنحه للفرد من حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية وما يفرضه عليه من واجبات، خاصة أن سياسة الإقصاء كانت تتضمن اعتقالات غير قانونية وأحكامًا بالإعدام من محاكم لا تتوافر فيها شروط النزاهة والحيدة، مثل المحاكم العسكرية وممارسات بشعة للتعذيب في السجون ومنع من ممارسة الحقوق السياسية، وإلغاء لكل التنظيمات السياسية المعارضة، حتى تحول المصريون في حقيقة الأمر إلى رعايا وهي الممارسات التي استمرت نتيجة عدم حدوث تغير جوهري في بنية النظام السياسي الشمولي رغم كل التحولات الاقتصادية التي تمت طوال الحقبة الساداتية وعلى امتداد عصر مبارك تجاه تحرير الاقتصاد وإعادة هيكلته والتي لم تفض في الحقيقة إلا إلى تآكل القدر المحدود من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي حصل عليها المصريون في الحقبة الناصرية.



نحو مبادرة شعبية لدعم ثقافة وحقوق المواطنة

أشرنا فيما سبق إلى المحنة التى تتعرض لها حقوق وثقافة المواطنة فى مجتمعنا المصرى وارتباط هذه الوضعية المتدهورة بالوضع الديمقراطى العام، والأزمة الشاملة التى يعانيها المجتمع المصرى والتى تفرض ضرورة بذل الجهد؛ بحثًا عن مخرج حقيقى منها، ويعتبر وعى الإنسان بأنه مواطن أصيل فى بلاده وليس مجرد مقيم يخضع لنظام معين دون أن يشارك فى صنع القرارات داخل هذا النظام، هذا الوعى بالمواطنة يعتبر نقطة البدء الأساسية فى تشكيل نظرته لنفسه وإلى بلاده وإلى شركائه فى صفة المواطنة وبالتالى يعد أحد المداخل الأساسية لإنجاز التغيير، فالتغيير لن يأتى إلا بتحرك الناس، ومتى تحرك الناس (أى مارسوا مواطنتهم) حدث التغيير، إنها علاقة شرطية وجدلية فى آن واحد بين المواطن والتغيير، والتغيير المطلوب ليس فقط مجرد تغيير فى بنية النظام السياسى ومؤسساته، فحتى الديمقراطية التى هى حكم الشعب قد لا تنفى وجود حالة أو أشكال أخرى من الطغيان، فقد تطغى الأغلبية بقسوة على الأقلية وما نريده ليس حكم أغلبية ببساطة، بل حكم أغلبية، إضافة إلى حماية حقوق معينة تعود إلى الأفراد؛ هذا هو الفرق بين الديمقراطية والديمقراطية الليبرالية.

فى الديمقراطية الليبرالية مجال خاص لا تتدخل فيه السلطة الحاكمة مهما كان حجم الأغلبية خلفها، فى الديمقراطية الليبرالية يشارك المواطن الذى له الحق فى التصويت فى الالتزام بحماية الحقوق العائدة إلى

المجال الخاص، وهنا يجب التوقف قليلاً لتوضيح هذا المجال الخاص من الحقوق، فحقوق الإنسان نوعان: الحقوق المدنية والحقوق السياسية.. الأولى تهدف إلى ضمان مجال شخصى لكل عضو فى الجماعة يمارس فيه بحرية نشاطًا خاصًا دون تدخل من الغير أو الدولة مادام لم يخالف القانون مثل حرية الرأى وحرمة المنزل وحق الملكية أو التنقل... إلخ، أما النوع الآخر من الحقوق فهو أكثر فاعلية؛ إذ تضمن لصاحبها المساهمة الإيجابية فى ممارسة السلطة العامة فى بلاده، من خلال المشاركة فى مؤسسات الحكم القانونية والدستورية. ولا تكون صفة المواطنة إلا لمن تكون له طبقًا للدستور والقانون - هذا النوع الثانى من الحقوق أى أن المواطن هو الذى يشارك فى حكم بلاده، أما الأفراد المقيمون على أرضها والذين يجبرون على الانصياع للأوامر الصادرة دون أن يسهموا بشكل ما فى إعدادها وإصدارها مثل الأجانب، هؤلاء السكان مع إمكانية تمتعهم بالحقوق المدنية لا يمكن اعتبارهم مواطنين، أى أعضاء أصلاء فى الجماعة السياسية ويسهمون فى توجيهها. هكذا يمكن القول بأن النوع الأول من الحقوق هو حقوق الإنسان بصفة عامة أما النوع الثانى فهو حقوق المواطن التى تقوم على قاعدة المساواة فى الحقوق لكل أبناء الوطن، وهى ليست منحة، أو ميزة تتمتع بها فئة أو جماعة دون أخرى، فأحد معايير التقدم هو امتداد المواطنة للجميع بدون تمييز للرجال والنساء، وللمختلفين دينيًا، وللأغنياء والفقراء، والمختلفين فى اللون أو العرق أو الجنس.

وفى المجتمعات الديمقراطية الليبرالية بجانب الدستور المكتوب الذى يعرف الحدود التى لا يمكن للحكومة أن تتجاوزها دون أن تنتهك

المجال الفردى ، توجد أيضًا المؤسسات القادرة على اكتشاف متى تكون هذه الحقوق قد انتهكت وتضع حدًا لانتهاكها . إلا أن فاعلية هذه المنظومة تستند فى النهاية إلى رأى عام قوى يفرض هذا السلوك الحضارى الذى يحمى حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المواطنة على وجه الخصوص ، وبناء هذا الرأى العام المناصر لحقوق المواطنة هو الجهد الذى يجب أن نبادر ببنائه ، ليس فقط فى معركة طويلة المدى من أجل استقرار هذه الحقوق ولكن لبناء ثقافة المواطنة ذاتها التى تجعل كل مواطن مسئولاً مسئولية أدبية وأخلاقية ومجتمعية عن أى انتهاك يقع لأى مواطن آخر .

فى هذا المجال يجب الاهتمام ببناء وترسيخ ثقافة المواطنة والتربية عليها وهو ما يمكن البدء فيه عبر تبنى المبادرات التالية . . .

(١) تأسيس مرصد «حقوق وواجبات المواطن»[1]

يقوم عمل المرصد فى الأساس على محاولة بعث ونشر ثقافة المواطنة التى تعيد اعتزاز المصرى بكرامته وإنسانيته، وتنمى لديه الإحساس بالمسئولية الاجتماعية عن حاضر هذا الوطن ومستقبله، وتدعم بالتالى مشاركته الفاعلة كمواطن فى صنع حياته على أرضية المساواة الكاملة فى الحقوق والواجبات العامة.

وسوف يسعى مرصد «حقوق وواجبات المواطنة» إلى إعادة الاعتبار لثقافة المواطنة ولمفهوم المواطن عبر العمل على جعل تلك القضية خبز الحياة السياسية والثقافية والفكرية اليومى، ومحور استقطاب اهتمام الرأى العام ومساندته، وذلك بالتركيز على أى انتهاك للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التى قد يتعرض لها المواطنون المصريون (أفرادًا أو جماعات)، والتى تعكس بشكل أساسى الاعتداء على مبدأ المساواة بين المصريين جميعًا، كمبدأ أساسى ينص عليه الدستور المصرى، أو على حقهم فى المشاركة فى السلطة السياسية، وإذا كانت حقوق المواطنة كُلاً لا يتجزأ، ولا يمكن التغاضى عن انتهاك أو إهدار بعضها، فإن تزايد تراجع بعض الحقوق أو الاعتداء عليها يرتبط بتردى الوضع السياسى العام فى المجتمع وفى

(١) مشروع هذه المبادرة تمت مناقشة فكرته فى مطلع هذا العام بين عدد من نشطاء المجتمع المدنى والحركة السياسية يمثلون كل الاتجاهات الفكرية والسياسية فى الواقع المصرى (إسلاميين، ماركسيين، ليبراليين، قوميين) بمبادرة من المنظمة العربية لمناهضة التمييز، والمعروض هنا هو محصلة المناقشات والصياغة الجماعية التى اتفق عليها المشاركون فى الحوار والتى أعدها الكاتب بتكليف من المشاركين فى الحوار.



ثقافته السياسية، كما أن هناك بعض الحقوق والممارسات التمييزية ترتبط خطورتها وضرورة أولوية التصدى السريع لها بمجمل تأثيرها السلبى والمدمر على كيان الأمة المصرية ذاتها، هذه العوامل المتباينة يجب أن يراعيها المرصد فى حدود قدراته وإمكانياته ومدى تناميها فى إعطاء أولوية نسبية لبعض حقوق المواطنة أو الواجبات عن بعضها الآخر، وهى الأولويات التى سوف تتغير دائمًا تبعًا لتغيير أو تطور الوضع السياسى العام والمشكلات الملحة التى يعانيها الوطن.

وسوف تشكل سلسلة حقوق المواطنة والضمانات التى أشار إليها الدستور الحالى (إلى أن يصبح لدينا دستور جديد) مجالات اهتمام عمل المرصد إذا وقع عليها أى انتهاك على خلفية التمييز بين المواطنين المصريين فى تمتعهم بهذه الحقوق، وهنا يجب التمييز فى تناول الاهتمام بهذه الانتهاكات على أساس:

طبيعة الانتهاكات، فهناك:

١- انتهاكات ذات طبيعة مباشرة لبعض الحقوق نتيجة مخالفة واضحة لنصوص الدستور أو القانون التى قد يتعرض لها فرد أو مجموعة من المواطنين.

٢- انتهاكات ذات طبيعة غير مباشرة نتيجة بعض السياسات العامة التى تؤدى نتائجها إلى إهدار بعض حقوق المواطنة لقطاعات وفئات اجتماعية واسعة، وتخلق مناخًا عامًا يبدو واضحًا فيه آثار التمييز وتأثيره على نوعية حياة هذه الفئات (نموذج لهذا بعض السياسات العامة فى المجال الاقتصادى، أو الصحى أو التعليمى



التى تؤدى إلى حرمان فئات واسعة من المصريين من حقهم فى العمل أو الرعاية الصحية أو التعليم).

مصدر الانتهاكات، فهناك:

١- انتهاكات تمارسها بعض أجهزة الدولة أو مؤسساتها على أفراد أو جماعات من المواطنين.

٢- انتهاكات يمارسها أفراد أو جماعات من المواطنين على أفراد أو جماعات أخرى من المواطنين.

مجال الانتهاكات، فهناك:

١- انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (حق العمل/ التعليم/ الرعاية الصحية/ الحياة الآمنة/ السكن/ الملكية).

٢- انتهاكات للحقوق المدنية (حرية التنقل/ حرية الرأى والتعبير/ حرية الحياة الخاصة/ حرية الاعتقاد والممارسة الدينية/ احترام الكرامة الإنسانية والجسد البشرى).

٣- انتهاكات للحقوق السياسية (حرية التجمع والاحتجاج السلمى/ حرية التنظيم).

٤- انتهاك وإهدار الضمانات التى أقرها الدستور لضمان تمتع المواطن بحقوقه.

أسباب الانتهاكات وجذورها، فهناك:

١- انتهاكات تستند إلى بعض القوانين والتشريعات التى تختلف مع المبادئ العامة للدستور أو المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.



٢- انتهاكات تستند إلى الموروث الثقافى، أو لقراءة محافظة ومنغلقة للنصوص الدينية ولا تجد سندًا لها فى القانون أو الدستور.

٣- انتهاكات تستند إلى الموروث الثقافى أو لقراءة محافظة ومنغلقة للنصوص الدينية ويدعمها بعض القوانين والتشريعات العامة التى تخالف المبادئ العامة للدستور أو المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

مستوى الانتهاكات، فهناك:

١- انتهاكات منظمة ومستمرة وذات طابع منهجى.

٢- ممارسات عارضة ومتفرقة وغير منظمة.

معايير التميز التى تستند إليها الانتهاكات، فهناك:

١- انتهاكات على أساس الدين.

٢- انتهاكات على أساس اللون.

٣- انتهاكات على أساس النوع أو الجنس.

٤- انتهاكات على أساس الوضع أو الانتماء الاجتماعى.

٥- انتهاكات على أساس الانتماء الفكرى أو السياسى.

٦- انتهاكات على أساس الانتماء العِرقى أو الثقافى.

وتشكل خريطة الانتهاكات السابقة وتصنيفاتها نوعية الانتهاكات التى سوف يركز المرصد على الاهتمام بها والتعامل معها، عبر الآليات التالية:



١- رصد وكشف كل الانتهاكات لحقوق المواطنة أياً كان من يمارسها (أفراد/ جماعات/ مؤسسات) ووضعها أمام الرأى العام كنوع من التحريض الأخلاقى لتجاوز حالة القبول أو التواطؤ بالصمت واللامبالاة.

٢- الاهتمام بإنجاز سلسلة من النجاحات على صعيد انتزاع حقوق بعض المواطنين أو الجماعات والتصدى لبعض الانتهاكات، مما يبعث الأمل ويشجع كل مواطن أو جماعة تنتهك حقوقها فى المواطنة على المبادرة بالدفاع عنها واستعادتها.

٣- بناء ثقافة جديدة فى مواجهة حالة ازدواجية المعايير التى تخل بمبدأ المساواة بين أبناء الوطن وتعيد الاعتبار لقيم المساواة، واحترام القانون، والاستناد لمعايير الكفاءة والجدارة فى تقلد الوظائف العامة.

٤- كشف الخلل ومصادر إعادة إنتاج كافة أشكال التمييز واللا مساواة فى المنظومة القانونية والثقافية لبلادنا والتى تخلق الأرضية الملائمة للممارسات المعادية لثقافة وحقوق المواطنة.

أدوات «مرصد المواطنة» لتحقيق أهدافه

سوف يعتمد مرصد المواطنة على حزمة من الأدوات التى سوف تتطور وتتسع بمرور الوقت وبتراكم الخبرة والموارد المادية اللازمة وقدرة المرصد على بناء شبكة واسعة من علاقات التنسيق والدعم المتبادل مع كل منظمات المجتمع المدنى والمؤسسات الرسمية المعنية، وهو ما يرتبط منذ اللحظة الأولى بالتأكيد والالتزام بمعايير الحيدة والنزاهة، الحرفية والرصانة العلمية، والشفافية فى كل أنشطته وما يصدر عنه من مطبوعات، وهى الأنشطة التى سوف تتنوع بين:

* رصد موثق وتحليل للمؤشرات التى تتابع مستوى تنامى أو انحسار حالات الانتهاكات لحقوق المواطنة مع الكشف عن أسبابها وحجمها ونتائجها، ينشر فى تقارير دورية (قد تكون ذات طابع نوعى أى يختص بقضية أو مجال محدد من هذه الانتهاكات/ أو تقارير ذات طابع عام يتناول مجمل الانتهاكات).
* دراسات حول الخلل فى البنية القانونية أو الثقافية أو السياسات العامة التى تخلق الأرضية الداعمة لانتهاك حقوق المواطنة سواء تم هذا بشكل مباشر أو غير مباشر، وهى الدراسات التى سوف تتناول بشكل أساسى:

١- القوانين والتشريعات واللوائح.

٢- المناهج والمقررات التعليمية وأساليب وأنماط التنشئة الاجتماعية فى المؤسسة التعليمية المصرية.

٣- الوسائط الإعلامية على اختلافها ونوعية القيم التى تقدمها وتعيد إنتاجها أو القضايا التى تطرحها والتى لها صلة مباشرة بدعم ثقافة المواطنة أو تعاديها.

٤- السياسات العامة فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

٥- الثقافة الدينية وما تعكسه من قيم داعمة لثقافة المواطنة أو كابحة لها.

٦- المجتمع المدنى بنيته وآليات واستراتيجيات عمله ودورها فى دعم ثقافة المواطنة.

* دعم قانونى للحالات (الفردية/ الجماعية) والتى تعرضت لانتهاك حقوقها كمواطنين.

* سلسلة من الأنشطة الموجهة للرأى العام بفئاته المختلفة (خاصة دوائر التأثير من الإعلاميين والمعلمين ورجال الدين والمفكرين) فى صورة مؤتمرات وندوات وحلقات نقاش لتعبئة الرأى العام حول بعض القضايا المرتبطة بالمواطنة.
* تقديم بعض المبادرات فى مجال نشر ثقافة المواطنة (برامج تدريب لعناصر فاعلة ومؤثرة فى المجتمع المدنى، برامج تعليمية لطلاب المدارس... إلخ).

وسوف يعتمد المرصد فى تنفيذ جزء من أنشطته على بروتوكولات تعاون وتنسيق مع العديد من مؤسسات المجتمع المدنى التى يقع الاهتمام ببعض حقوق المواطنة فى دائرة اهتمامها ونشاطها ولديها قدر من الخبرة المتراكمة فى هذا المجال.

الشكل المؤسسى للمرصد

تفرض طبيعة المهام المطلوبة من المرصد والسابقة الإشارة إليها إلى البدء به كمشروع مستقل غير محسوب على تيار أو جماعة سياسية بعينها، كما يجب أن تتوفر له فى البداية الحدود الدنيا من شروط الاستقرار (أماكن/ تجهيزات/ باحثين وخبراء/ تمويل معقول)، إطار قانونى، وأخيراً دعم مجتمعى. وأن يأتى فى نفس الوقت كإحدى مبادرات المجتمع المدنى.

لهذا مقترح أن يقام المرصد كمشروع مستقل (ماليًّا/ وعلى صعيد وضع السياسات والخطط) بمبادرة من ممثلى منظمات المجتمع المدنى والخبراء والأكاديميين ونشطاء حركة حقوق الإنسان والإعلاميين



ورجال القانون الذين يمثلون مختلف القوى والتيارات السياسية والفكرية، على أن يتم تمويل أنشطة المرصد فى صورة اكتتاب شعبى حقيقى تحت شعار «ساهم بجنيه فى معركة انتزاع كرامة المواطن».

وسوف تضم فرق العمل بالمرصد عدداً من الخبراء والباحثين بعضهم متفرغ بشكل كامل وبعضهم لنصف الوقت، والبعض الآخر يحصل على أجر مقابل مهمة محددة بجانب المتطوعين.

يتحمل فريق العمل مهام الرصد والمتابعة وإعداد التقارير والبحوث، وتنظيم الندوات أو اللقاءات العلمية وتقديم المساعدة القانونية، وإقامة قاعدة بيانات منظمة وشبكة علاقات مع جميع المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية ذات الصلة، بجانب مؤسسات الإعلام المحلية والدولية، وتتوزع فرق العمل بالمركز على المجالات التالية:

* فريق الرصد والمتابعة.
* فريق إعداد التقارير والبحوث.
* فريق الإعلام والأنشطة الثقافية.
* فريق الدعم القانونى (محامون).

(٢) تطبيق برامج التربية المدنية (أو بناء ثقافة المواطنة)

لا تثير قدرة المصريين على التحمل والصبر على مكاره الحياة من ظلم وفقر وفوضى واستبداد وفساد - الاستغراب لدى العديد من المهتمين بواقع الحياة فى بلادنا، خاصة مع تحولها إلى حالة من الانسحاب والانكفاء على الذات، أصبحت تجسد نفسها فى نزوع فردى يقاوم من أجل البقاء، حتى ولو كان على حساب الغير سواء تم هذا بالتواطؤ بالصمت أو بالمشاركة فى كل ما نعانيه من تدهور، هذه الصورة العامة تشير إلى أن تجاوز حالتنا البائسة تلك لن تتغير بمجرد الدستور وإطلاق ماكينة الإصلاح السياسى، حيث أدت - وعلى امتداد عقود طويلة - استراتيجيات الكفاح من أجل البقاء (بطابعها الفردى الذى لا يلجأ إلى المواجهة والعمل الجماعى، بل إلى الالتفاف والتعايش والتأقلم مع ما نعانيه من مشكلات - إلى خلق أنساق اجتماعية تدخل هذه المشكلات فى نسيجها وتركيبها العضوى، بحيث يمكن القول بأنها أصبحت جزءاً من نمط وطريقة الحياة اليومية لعموم الناس، والتى تجد انعكاسها فى مئات التفاصيل من القيم والأفكار والسلوكيات، والتى يعاد إنتاجها وتلقينها للأجيال المتتالية من خلال نمط التنشئة الاجتماعية السائد فى مؤسسات التنشئة المختلفة (الأسرة/ المدرسة/ جماعات الرفاق/ وسائل الإعلام) والتى اتفقت جميعها على بناء أو إعداد ما يسمى بالمواطن الصالح، والذى يعنى لديها الشخص المتكيف/ المنصاع/ غير المتسائل/ غير الناقد الذى يهتم فقط بشئونه/ الذى لا يفكر خارج احتياجاته الفردية المباشرة/

لا يواجه/ لا يعتز بذاته وبكرامته ولا يثق بنفسه، وهى الصفات التى تجد دلالاتها فى أكثر التعبيرات استخدامًا عند تربية أطفالنا فى نطاق الأسرة أو مع طلابنا فى المدرسة (هادى/ مطيع/ مش غلباوى/ مؤدب/ فى نفسه/ لا يتفلسف/ مش مشاغب/ متواضع) وهى القيم التى تجد طريقها إلى أطفالنا عبر أساليب التربية والمواد التعليمية والثقافية التى تقدم لهم والخبرات الحياتية التى يحتكون بها فى سنوات حياتهم الأولى ونمط علاقتهم بالكبار. والحقيقة أن المواصفات التى يتم على أساسها تنشئة الأجيال الجديدة هى التى تخلق فى النهاية هذه الشخوص التى تتكيف وتتعايش مع كل الظواهر المرضية التى يعانى منها مجتمعنا والتى تتجسد فى انتهاك حقوق المواطنة، وبالتالى فمواجهة هذه الظواهر تتطلب تربية أجيالنا بشكل جديد وعلى قيم مختلفة، والأمر هنا يتجاوز فى الحقيقة الموافقة الشكلية على تبنى هذه القيم التى يستند إليها نمط التنشئة الجديد، فقيم مثل العدل والمساواة والحرية والمسئولية الاجتماعية والمشاركة سوف تجد ترديدًا أجوف لها فى وسائل الإعلام أو الكتب المدرسية أو فى تصريحات المسئولين أو حتى على لسان الآباء والأمهات، لكن سوف نجد فى الواقع العملى ممارسة عكسية لها، وسوف يظل الأمر كذلك إذا استمر اعتمادنا على أساليب التربية بالتلقين والقهر التى تسود مؤسساتنا التعليمية أو أساليب الوصاية والهيمنة التى تسود داخل الأسرة، والتى لا تترك أى مساحة حرة للتفكير والفعل والتجريب من قبل طلابنا وأبنائنا.



هــل هنــاك مخــرج؟

فى مجتمع مثل المجتمع المصرى يرتكز أى مشروع للنهضة على امتزاج أو تداخل عمليتى الإصلاح الديمقراطى والسياسى وجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعد التعليم هو الرافعة أو هو مفتاح بناء مثل هذا المشروع النهضوى، وهو ما يعود بالأساس إلى أن المؤسسة التعليمية على اختلاف مستوياتها لا يقتصر دورها فقط على إكساب المهارات التقنية والقدرات العلمية، بل إن لها دورًا محوريًا فى بناء وترسيخ منظومة كاملة من القيم وأنماط التفكير التى قد تشكل قاعدة بناء مشروع النهضة والتنمية أو عامل إعاقته وإجهاضه.

وتشير التجربة التاريخية لمسار التجربة الوطنية المصرية، وطابع الأزمة الشاملة التى يعانى منها المجتمع المصرى الآن إلى أن تغييب أو إهدار الديمقراطية السياسية عن أى مشروع نهضوى أو تنموى هو حكم مسبق عليه بالفشل مهما رفع من شعارات تنادى بالعدالة الاجتماعية فنمو ورسوخ الوعى بحقوق المواطنة لدى الجماهير وممارستها لحريتها السياسية هو الضمان الوحيد للحفاظ على أى إنجاز اجتماعى يحقق لها العدالة والمساواة حيث يمكنها هذا الوعى وتلك الممارسة من امتلاك القدرة على الدفاع عن مصالحها وحقوقها فى إطار سلمى وقانونى.

والجدير بالذكر أن هذه الوضعية لا تتحقق فقط بمجرد القيام بالإصلاحات السياسية أو إقرار الدساتير والقوانين التى تنظمها وتدعمها، فرغم أهمية ذلك وأولويته إلا أن الأمر يتطلب كذلك



التركيز على ما يسمى بالتربية على ثقافة الديمقراطية والمواطنة، فالإيمان بالقيم الديمقراطية وممارستها، وامتلاك الإحساس بكامل حقوق المواطنة والكرامة الإنسانية والدفاع عنها يرتبط أيضًا بنمط التنشئة الاجتماعية وحزمة القيم التى يتضمنها والأساليب المستخدمة فى التربية عليها: هل هى أساليب دافعة وداعمة لقيم الحرية والمساواة والعدالة والممارسات المرتبطة بها أم تكرس لقبول قيم الاستبداد والتمييز والظلم؟

والنظرة الأولية على أبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية فى مجتمعنا المصرى (الأسرة/ المدرسة/ وسائل الإعلام/ دور العبادة) تؤكد أنه لظروف وأسباب عديدة يعانى القطاع الأعظم من الأطفال (خاصة الفئة العمرية من ٦ إلى ١٨ سنة) من عدم توافر الفرصة المواتية لتنشئتهم على تبنى وممارسة العديد من القيم الإيجابية التى تشكل قاعدة سيادة ثقافة الديمقراطية والمواطنة، وما تعكسه قيم هذه الثقافة من سلوكيات وممارسات فردية وجماعية، وهى القيم التى يشير الواقع الراهن إلى غيابها، وتعاظم التأثيرات السلبية لهذا الغياب، ليس فقط على نفسية التلاميذ الصغار وشخصياتهم بل على علاقتهم ببعضهم البعض، وعلاقتهم بالمدرسة، وعلاقتهم بالمجتمع وهو ما يمكن تلمس مظاهره المباشرة فى:

- بروز النزاعات الفردية (وتصاعد ثقافة مخالفة القانون وعدم احترامه، واعتماد الأفراد على قواهم الذاتية فى انتزاع ما يعتقدون أنه حق لهم).

- عدم قبول الآخر (على مستوى الدين، النوع، الانتماء الاجتماعى).
- الإحساس الصارخ بالتمايزات والتفاوتات بمستوياتها وأشكالها المتعددة.
- بروز بعض أشكال العنف والعدوانية (يمكن ملاحظة انتشار أنماط من الجريمة والعنف تعد جديدة على المجتمع المصرى).
- غياب القدرة على العمل المشترك.
- افتقاد الإحساس بالانتماء للمدرسة أو الاهتمام بها، وهو ما ينمو معهم لحالة من الاغتراب عن المجتمع وعدم الانتماء إليه.
- القبول بالعنف المادى/ المعنوى الذى قد يمارس عليهم.
- غياب الإحساس بالجماعة.

وهى المشكلات التى تناولتها العديد من الدراسات والتقارير خاصة على مستوى المؤسسات التعليمية كأهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية.

فى هذا السياق أيضا يلاحظ أنه رغم كل الجهود الحكومية والدعم الذى يقدم من المنظمات الأهلية لتحسين وتطوير المناخ الذى تتم فيه العملية التعليمية داخل المدرسة إلا أن هذه الجهود لم تتصد لتغيير نمط التنشئة الاجتماعية داخل مؤسساتنا التعليمية، حيث يتطلب تغيير هذا الوضع بذل جهد منظم لتغيير نمط القيم السائدة بالمدرسة والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بها وما يستلزمه هذا من تغيير فى محتوى المقررات والمناهج التعليمية، وأساليب التعليم، والتقييم ونمط وأساليب إعداد المدرس أو فريق العمل بالمدرسة، وهو التغيير الشامل الذى يجب أن يلحق بالمدرسة والبرنامج التعليمى على المدى الطويل مستهدفا تغيير الفلسفة

القائمة عليها عملية التعليم حالياً والتى تجعل التلميذ مجرد مستقبل ومتلق وليس مشاركاً أو باحثاً عن المعرفة، حيث يتم تكريس النظرة أحادية الاتجاه والجانب، والمطلقة الصحة لنوعية المعارف التى تقدم فى مؤسساتنا التعليمية بما لا يسمح للطالب بنقدها أو حتى الاختلاف معها، مروراً بالعلاقات الاجتماعية داخل المدرسة ذات الطابع الأوامرى والتى لا تسمح بأى قدر من المبادرة أو الاستقلالية أو المشاركة، نهاية بغياب الأنشطة المدرسية التى قد تمنح للتلاميذ فرصة للتفاعل الجماعى أو المبادرة والتفكير الحر، والتى إن وجدت تتم ممارستها وفق الإطار القيم الذى يعادى التربية على الحرية. وقد كرس هذا الغياب لنمط التنشئة على الثقافة والقيم الديمقراطية بناء ذهنية تعيد إنتاج كل قيم الاستبداد، وقبول التمييز، والعداء لاستقلالية التفكير وحرية النقد، ونمو النزعات الفردية، وهو ما ساهم فى النهاية فى تآكل مفهوم المواطنة القائم على قيم الحرية والمساواة وقبول الاختلاف، وحق المشاركة، وحرمة الحياة الخاصة.

هذه الوضعية يستلزم تجاوزها بناء جهد منظم طويل الأمد لتغيير نمط التنشئة الاجتماعية وإحلال نمط بديل يستند إلى قيم ثقافة الديمقراطية والمواطنة هو الذى يطرح علينا تحدى البدء ببناء وتطبيق برامج التربية المدنية وإدماجها بالبرنامج التعليمى والتربوى فى المؤسسة التعليمية المصرية كجزء من عملية دمقرطة وتطوير وتحديث هذه المؤسسة.

عن أى برامج تربية مدنية نتحدث؟

عند الحديث عن برامج التربية المدنية أو البرامج التى تشكل الخطوة الأولى فى طريق تغيير نمط التنشئة الاجتماعية السائد بسعيها نحو بناء



منظومة من القيم والمهارات والممارسات والمعلومات التى تشكل قاعدة لبناء ثقافة الديمقراطية والمواطنة، فنحن نتحدث بشكل آخر عن نمط من التنشئة السياسية يجب أن نتبناه فى مؤسساتنا التعليمية، وهو ما يختلف جذريًا عن التعبئة السياسية، فالتنشئة السياسية فى إطار برامج التربية المدنية تستهدف بناء المواطن المدرك لحقوقه الممارس لها والمدافع عنها/ المشارك/ الناقد/ المستقل فى رؤيته/ الممتلئ إحساسًا بمسئوليته الاجتماعية تجاه شركائه فى الوطن، المنتمى لوطنه، وهى بهذا تستهدف الإعداد السياسى من على أرضية مدنية للمواطن، أما برامج التربية الوطنية أو القومية فالحقيقة أنها تستهدف التربية على الولاء وبناء روح التأييد بشكل أساسى للنظام السياسى الحاكم، وليس للوطن، وبصرف النظر عن مدى تمثيل هذا النظام لمصالح أغلبية أبناء الوطن أو حتى احترامه لحقوق المواطنة أو مدى ديمقراطيته، بهذا المعنى فبرامج التربية المدنية تعتمد على استخدام العلوم السياسية والاجتماعية كغيرها من العلوم التى تخضع للمنهج العلمى فى التحليل والتدقيق والاستنتاج، وهى بهذا تساعد فى غرس القيم أو تغييرها، وليس كما هو الحال فى برامج التربية الوطنية أو القومية مجرد خطاب أيديولوجى تعبوى فج.

وإذا تحدثنا أيضًا عن واقعنا المصرى الذى يعانى حزمة معقدة من المشكلات فلا يمكن الحديث فقط عن الحاجة لبرامج تسهم فى مجرد الإعداد السياسى للمواطن، وهى المهمة التى يرى البعض أنها يسيرة وسهلة إلى حد كبير ولا تتطلب إلا نسخ أو تمصير البرامج المثيلة والتى تستخدم فى العديد من الدول الديمقراطية، إلا أن الأمر فى حالتنا أكثر تعقيدا من هذا، فإذا كنا نتحدث عن استبدال نمط التنشئة السائد بنمط

تنشئة بديل يشكل قاعدة ثقافية وفكرية داعمة لعملية النهضة والتنمية والتحول الديمقراطى فنحن نحتاج إلى برامج تساعد على:

* **تعميق وترسيخ الثقافة الديمقراطية:**

والتى تثبت فى الوعى والممارسة الاجتماعية (الفردية والجماعية) قيم المساءلة، والشفافية، والمشاركة، والمساواة والعدالة، وتداول السلطة، واحترام الحرية الشخصية، وحرية الفكر والتعبير، وقبول الاختلاف وما تشيعه وتؤكد عليه هذه القيم من ثقافة وحقوق المواطنة (مثل حق النقد/ الاحتجاج/ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية/ التنظيم/ المشاركة السياسية/ التنقل/ الاعتقاد. . . إلخ).

* **تعميق ثقافة التحديث:**

والتى تثبت فى الوعى والممارسة الاجتماعية (الفردية والجماعية) قيم احترام الوقت، والقانون، والعمل الجماعى، والعمل المبنى على التخطيط، والتقييم على أساس الكفاءة والقدرة على الإنجاز دون أى اعتبارات أخرى، والمسئولية الاجتماعية، والإدارة السلمية والرشيدة للصراعات مهما كانت بين أفراد الوطن الواحد. . . إلخ.

* **تسهم فى تعميق القراءة النقدية لتراثنا وثقافتنا الوطنية:**

حيث يجب أن تسعى برامج التربية المدنية بمحتواها ومضمونها إلى تعميق القراءة النقدية لتراثنا وثقافتنا الوطنية بهدف إلقاء الضوء على جوانبها المضيئة وإحياء واستعادة قيمها الإيجابية الدافعة لقيم الحرية والعدل والمساواة لسطح الذاكرة الجماعية للأمة.

* **تسهم فى بناء ذهنية منفتحة:**

قادرة على التفكير الحر، والإبداع، والتفكير العلمى والنقدى الذى يربط الأسباب بالنتائج، ذهنية لديها القدرة على التحليل والاستنتاج والتجريد، تستخدم المنهج العلمى فى تفسيرها ومواجهتها لكل الظواهر والمشكلات التى تحيط بها.

سيادة ورسوخ هذه القيم والممارسات وأساليب بناء الذهنية وأنماط التفكير وما ترسيه من علاقات اجتماعية وأبنية مؤسسية مرتبطة بها، والتى تجد جزءاً من جذورها وركائزها فى ثقافتنا الوطنية، هى التى تؤكد، وتخلق السياق والمناخ الفكرى المواتى لعملية النهضة والتقدم والتحول الديمقراطى، وبالتالى فهى من شروط تحققه.

ويشير واقع الحال إلى أن مؤسستنا التعليمية (التى تعد رأس الرمح فى بناء نمط التنشئة الاجتماعية البديل) تعانى من سيادة قيم وممارسات وأساليب بناء ذهنية وأنماط تفكير معاكسة، وهى المعضلة التى يجب أن تتصدى لها برامج التربية المدنية بحزمة من التدخلات والتى تبدأ بـ:

١- بناء وتصميم سلسلة من برامج التربية المدنية التى تناسب الفئات العمرية المختلفة فى مختلف المراحل التعليمية.

٢- التغيير والتطوير الحقيقى لكل المقررات الدراسية، وأساليب التعلم، والعلاقات الاجتماعية التى تسود المدرسة المصرية، وهى العملية التى يجب أن تبدأ بتقييم علمى حقيقى وموضوعى لعمليات التطوير التى تمت، بحيث يصبح هدفنا تحويل المدرسة بذاتها

لمؤسسة داعمة لنشر ثقافة الديمقراطية والمواطنة والتحديث، وبناء الذهنية على أنماط التفكير الحر والمبدع والمستقل.

مكونات برامج التربية المدنية

في هذا السياق تأتي أهمية برامج التربية المدنية التي تسعى تدريجياً إلى تحويل المدرسة لقاعدة تغيير أنماط التنشئة الاجتماعية ومضمونها القيمي بهدف نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق المواطنة، وقيم التحديث، وتطبيق أساليب تربوية جديدة تسعى لبناء ذهنية منفتحة، مبدعة، علمية وتعتمد البرامج في تحقيق أهدافها تلك على ثلاثة مداخل مترابطة:

١- تقديم قدر من المعلومات:

في إطار يدرب الطلبة على الوصول لمصادر المعرفة بأنفسهم، ويؤكد نسبية صحتها/ قبول اختلاف الآراء وتنوعها/ امتلاك مهارات التحليل والاستنتاج/ ربط الأسباب بالنتائج/الإحاطة بتاريخ تطور مجتمعهم والمشكلات التي تواجهه.

٢- التركيز على تغيير الاتجاهات القيمية بشكل إيجابي:

خاصة نحو قيم مثل المساواة/ الحرية/ العدل/ المسئولية الاجتماعية/ الجمال/ الخير... إلخ.

٣- التمكين من بعض المهارات:

خاصة مهارات مثل العمل الجماعي/ الحوار/ المشاركة/ التفاوض/ التعبير عن الذات/ التخطيط.

ويجب أن تعتمد برامج التربية المدنية فى تقديم محتواها على استثارة العقل وملكة التفكير والقدرة على المبادرة خاصة وأنها يجب أن تقدم بالأساس من خلال سلسلة متتالية ومترابطة من الأنشطة التى تمارس داخل الفصل/ المدرسة/ الأسرة/ المجتمع المحلى المحيط بالمدرسة، كما أنها أنشطة تستهدف إحداث قدر من التفاعل والتأثير فى واقع المؤسسات التى تتعامل معها لتنمية الإحساس بالقدرة على الفعل والمسئولية الاجتماعية والمشاركة لدى الطلبة والطالبات.

ورغم تعدد أساليب وتقنيات العمل التى تنفذ بها برامج التربية المدنية إلا أنها تعتمد على استخدام استراتيجيات التعليم بالمشاركة كمفتاح لتطوير مهارات وقيم الثقافة المدنية ومن هذه الأساليب:

* استطلاعات رأى يقوم بها الطلبة وتحليل نتائجها.
* مشروعات بحثية.
* ندوات ولقاءات حوارية.
* المناظرات.
* مجموعات العمل الصغيرة.
* لعب الأدوار والمحاكاة (للمسئولين/ للمؤسسات السياسية والتشريعية).
* توثيق وعمل أرشيفات صحفية.
* عروض سينمائية/ مسرحيات والحوار حولها ونقدها.
* زيارات ميدانية لمؤسسات علمية/ سياسية/ تشريعية/ خدمية/ إعلامية/ مؤسسات مجتمع مدنى.



* تنظيم حملات ضغط بما تشمله من إرسال شكاوى/ إرسال وفود/ مقابلة مسئولين/ تنظيم احتجاجات سلمية.
* تنشيط وتفعيل التنظيمات المدرسية وإعادة بنائها بشكل ديمقراطى.
* عمل المجلات والنشرات الإعلامية وأفلام الفيديو.
* رحلات ثقافية.
* معسكرات صيفية.
* معسكرات عمل.
* عمل تطوعى فى منظمات المجتمع المدنى المحلية.
* مسابقات طلابية (تركز على المعارف التاريخية والسياسية).

هذه الأساليب المتعددة وغيرها كى تضمن تقديم برنامج فعال ومؤثر يجب أن يتسم محتواها بالتالى:

١- المعالجة المتوازنة والواقعية للقضايا والمشكلات التى يتم التعرض لها، والتى يجب أن تشكل أولوية أو اهتماماً للفئات المستهدفة، والتعامل معها بشكل عادل ومستقيم وهو ما يعنى تجاوز حالة عدم الاهتمام بمشكلات ونسيان مشكلات أخرى، هذا التوازن يشكل القاعدة الصلبة لنجاح أى برنامج تربية مدنية.

٢- بناء ملكات التفكير النقدى لدى الفئات المستهدفة والذى يمارس كل أوجه الجدل والخلاف فى القضايا التى يتم التعرض لها، فلا يمكن على سبيل المثال تناول النظام السياسى كنظام معصوم من الخطأ أو كنظام متصدع كلياً، لأن هذا سوف يفقد الطلاب احترامهم ليس فقط للبرنامج ومدى مصداقيته، بل وأيضا لمن يطبقه معهم.

٣- يجب أن يقوم البرنامج على توظيف كل الموارد المجتمعية المتاحة داخل الفصل/ المدرسة/ المجتمع المحلى (أفراد/ مؤسسات/ موارد مادية) وهو ما يعطى البرنامج قدرًا من الواقعية والمصداقية ويزيد من قوة تأثيره خاصة ما يتعلق بتطوير الوعى السياسى والقانونى.

٤- ضرورة دعم ومساندة إدارة المدرسة وتعاونها لتنفيذ البرنامج.

٥- ضرورة أن يتضمن البرنامج أهدافًا تعليمية مباشرة تسعى إلى تنمية الفهم والمعرفة بالدستور والمبادئ التى تحكمه، وكيف تتجسد فى الواقع فى صورة مؤسسات، وتظهر الفرق بين الحكم الديمقراطى القائم على حكم المؤسسات والدستور والمجتمعات غير الحرة. وأن تزيد الوعى والفهم بأهمية استخدام أساليب الصراع الديمقراطى عند اتخاذ القرارات وإدارة الصراعات سواء فى الحياة العامة أو الخاصة.

٦- التعريف بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، والتى يحميها الدستور والقانون ومتى يتم انتهاكها وكيف يمكن التصدى لهذا الانتهاك.

٧- أن تزيد الوعى والفهم حول ما يجب أن يقدمه المواطن، أو الثمن الذى يجب أن يدفعه للحفاظ على القيم الديمقراطية والاختيارات الصعبة التى يجب أن يقوم بها للفصل بين هذه القيم السامية ورغباته الخاصة.

٨- مواجهة تحدى المناقشة والحوار حول القضايا المرتبطة بالسلطة وحماية حرمة الحياة الخاصة والعدالة وكيف تتحمل القيادات

وصناع القرار كامل المسئولية عن أفعالهم وتصرفاتهم أو ما يصدر عن مؤسساتهم والعاملين بها.

٩- تحدى العرض المتوازن لكل الأفكار والاتجاهات المختلفة لدى النخبة السياسية، وكيف يمكن تقييمها بشكل موضوعى.

١٠- تعميق التفاعل الواسع بين الطلاب، وبينهم وبين مدرستهم ومجتمعهم كأداة لتنمية مهارات المشاركة المدنية وتنمية الإحساس بالمسئولية الاجتماعية.

هذه الرؤية لتغيير نمط التنشئة الاجتماعية كجزء من عملية الإصلاح والنهضة والتحول الديمقراطى ليست مجرد رؤية نظرية صرف بل تستند إلى العديد من الخبرات الميدانية والتى تسعى إلى تجريبها العديد من منظمات المجتمع المدنى، والتى يجب إثارة مزيد من الحوار المجتمعى حولها وتوسيع نطاق تجريبها والسعى للضغط لتعميم تطبيقها فى مؤسساتنا التعليمية. كإحدى آليات بناء ثقافة الديمقراطية والمواطنة من أسفل.



أهم المصادر

١- السيد يسين: «المواطنة في زمن العولمة» ، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية ، سلسلة المواطنة ٥، ٢٠٠٢، ص ٢٩.

٢- بيلو ، روبير: «المواطن والدولة» ، ترجمة نهاد رضا ، منشورات دار عويدات بيروت/ باريس ، ط٣، ١٩٨٣، ص ١٠.

٣- سمير مرقس: «المواطنة والتغير الاجتماعي ، دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة» ، مكتبة الشروق الدولية ، طبعة أولى ، يناير ، ٢٠٠٦، مكتبة الشروق الدولية ، ص ٢٩.

٤- د. غالي شكري: «من الحق الإلهي إلى العقد الاجتماعي» ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة كتاب المواجهة ، ١٩٩٣، ص ٤، ٦.

٥- د. عبد الكريم أحمد: «البرجوازية والدستور» ، مجلة الكاتب عدد١٢٣ ، يونيو ١٩٧١، ص ٢٠- ٢١.

٦- بانفيلد ، إدوارد سي: «السلوك الحضاري والمواطنة في المجتمعات الليبرالية» ، ترجمة سمير عزت نصار ، دار النسر للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١، ١٩٩٥، ص ١١.

٧- محرم كمال: «الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء» ، سلسلة مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨، ص ٨٦، ٨٨.

٨- د. إسماعيل صبرى عبد الله، وليم سليمان قلادة، محمد سليم العوا «المواطنة تاريخياً - دستورياً - فقهياً»، المركز القبطى للدراسات الاجتماعية، سلسلة المواطنة (١)، ١٩٩٨، ص ١٢، ١٦.

٩- جيمس هنرى بريستد: «فجر الضمير»، ترجمة د. سليم حسن بسلسلة مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

١٠- يونان لبيب رزق: «مصر المدنية، فصول فى النشأة والتطور»، طيبة للدراسات والنشر، ١٩٩٢.



الفهرست

الموسوعة السياسية للشباب

العنوان	المؤلف
١- الخصخصة.	د. أحمد جمال الدين موسى.
٢- الدساتير المصرية من عهد «محمد على» إلى عهد «مبارك».	د. سيد عيسى محمد.
٣- الأيديولوجيا.	د. عمار علي حسن.
٤- المواطنة.	د. عصام صيام.
٥- الأصولية.	د. عمرو الشوبكى.
٦- الانتشار النووى أخطر مفاهيم العلاقات الدولية.	د. محمد عبد السلام.
٧- حوار الحضارات.	د. وليد محمود عبد الناصر.
٨- الهجرة غير الشرعية.	د. سعيد اللاوندى.
٩- الليبرالية.	د. ياسر قنصوه.
١٠- التدخل الدولى.	د. عماد جاد.
١١- الإعلام وصناعة العقول (التليفزيون نموذجًا).	د. نسمة البطريق.
١٢- الدعاية الانتخابية.	د. صفوت العالم.
١٣- العنصرية وصدام الحضارات.	د. أسامة نبيل. صبرى سعيد
١٤- العلمانية والفرانكفونية.	د. أسامة نبيل. د. سامى مندور.
١٥- الرأى العام.	صبحى عسيلة.
١٦- أسلحة الدمار الشامل.	محمد عثمان.
١٧- التحديث.	عزمى عاشور.
١٨- المجتمع المدنى والدولة.	د. محمد عثمان الخشت.
١٩- الحكم الرشيد.	سامح فوزى.
٢٠- الخصوصية الثقافية.	بشير عبد الفتاح.
٢١- الديمقراطية.	صبرى سعيد.
٢٢- الاستشراق.	سهام ربيع عبد الله.

